مجلة بحوث

العدد الحادي والأربعون

يوليو/تموز 2021م

ذو القعدة 1442هـ

مركز البحوث و الاستشارات الاجتماعية - لندن

مجلة بحوث

مجلّة علمية محكمة ربع سنوية

تصدر عن مركز لندن للبحوث والدراسات والاستشارات

الرئيس الفخري: سمو الأميرة منال آل سعود

ISSN 2313-1004

MAGAZINE BOUHOUTH

رئيس مجلس الإدارة

الشيخة ميسون القاسمي

المدير العام: أ.د. ناصر الفضلي

رئيس التحرير: أ.د. عبد الملك الدناني

مدير التحرير: د. محمد عبد العزيز

بحوث علمية محكّمة

10 years SCR

Adecade of Achevements

عقد من الإنجازات

www.ScrLondon.com

المنهل ALMANHAL

المجلة ضمن تصنيف EBSCO HOST

LONDON

+442033044839

Hot Line

+447766666016

+96594448018

conference@scrlondon.com

info@scrlondon.com

www.scrlondon.com

DOI: ZENODO

Arab Impact Factor

@scrlondon2 @scrlondon SCR London

www.facebook.com/Greattrick

الهيئة العليا للتحرير

أ. د. ناصر الفضلي/المدير العام

أ. د. عبد الملك الدناني
رئيس التحرير

د. محمد عبد العزيز
مدير التّحرير

د. إنعام يوسف
نائب رئيس التحرير

أ. د. علا الزيات
مصر

أ. د. محمد زين
مصر

ا. د. حنان عبيد
الأردن

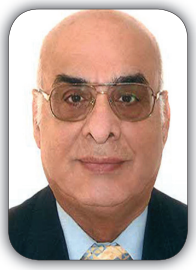

أ. د. نصر عباس
الإمارات

أ.د. مازن موفق
العراق

د. محمد شرف
اليمن

أ. محمد الصوابي
بلجيكا

ا. ســـارة كميخ
الكويت

أ. إســلام العـزيز
مصر

بحـوث

مجلّة علمية محكمة ربع سنوية تصدر عن مركز لندن للاستشارات والبحوث

العـدد الحـادي والأربعون

يوليو/تموز 2021م - ذو القعدة 1442هـ

هيئة التحرير

مدير عام المجلة

أ.د. ناصر الفضلي (بريطانيا)

رئيس التحرير

أ.د. عبد الملك الدناني (اليمن)

نائب رئيس التحرير

د. إنعام يوسف (مصر)

مدير التّحرير

د. محمد عبد العزيز (مصر)

مدير التدقيق

أ.د. مازن موفق الخيرو (العراق)

مدير الموقع الإلكتروني

أ. محمد الصوابي (بلجيكا)

عضوا هيئة التحرير

أ.د. عبد الكريم الوزان (العراق)

أ.د. أحمد عودة القرارعة (الأردن)

مستشار علمي

أ.د. عبد الستار الهيتي (البحرين)

مستشار علمي

د. محمد شرف (اليمن)

مواقع التواصل الاجتماعي

أ. إسلام العزيز (مصر)

http//www. scrlondon. com
http//www. scr-magazine. com
conference@scrlondon. com
info@scrlondon. com
@scrlondon2 @scrlondon SCR London

الهيئة العلمية الاستشارية العليا - مجلة بحوث

	الاسم	الدولة	الجامعة والتخصص
1	أ. د. كوثر محمد الأبجي	مصر	نائب رئيس جامعة بني سويف الأسبق (رئيس الهيئة)
2	أ. د. عبد الملك ردمان الدناني	اليمن	أستاذ الاتصال، كلية الإمارات للتكنولوجيا
3	أ. د. حنان صبحي عبيد	الأردن	مدير مركز الدراسات والبحوث شبكة أبابيل
4	أ. د. مي كامل عبدالله	لبنان	رئيس الرابطة العربية للبحث العلمي
5	أ. د. عبد الستار ابراهيم الهيتي	البحرين	أستاذ الفقه المقارن – جامعة البحرين ومستشار لجنة الفتوى
6	أ. د. حميد سراج جابر	العراق	عميد كلية التربية، جامعة البصرة
7	أ. د. علا عبد المنعم الزيات	مصر	رئيس قسم علم الاجتماع بكلية الآداب بجامعة المنوفية
8	أ. د. نصر محمد إبراهيم عباس	مصر	جامعة الفلاح، عضو مجمع اللغة العربية
9	أ. د. عماد جاسم حسن	العراق	رئيس قسم التاريخ، كلية التربية، جامعة ذي قار
10	أ. د. سندس عبد القادر الخالدي	العراق	أستاذ بكلية التربية، جامعة بغداد
11	أ. د. محمد زين عبد الرحمن	مصر	رئيس قسم الإعلام، جامعة مصر
12	أ. د. ألفت إبراهيم جاد الرب	مصر	عميد كلية التجارة، جامعة الأزهر
13	أ. د. عبد الكريم عبد الجليل الوزان	العراق	أستاذ الإعلام الباحث في مركز أبابيل للدراسات الاستراتيجية
14	أ. د. عارف عبد صايل	العراق	عميد كلية الآداب، جامعة الأنبار
15	أ. د. مناور بيان الراجحي	الكويت	رئيس قسم الإعلام، جامعة الكويت
16	أ. د. إبراهيم طاهر الخضر	السودان	عميد كلية التربية، جامعة إفريقيا العالمية
17	أ. د. عبد الرؤوف رمضان	مصر	أستاذ الهندسة الزراعية بالمركز القومي للبحوث بمصر
18	أ. د. عمار عصام عبد الرحمن	البحرين	جامعة العلوم التطبيقية، مملكة البحرين
19	أ. د. يعقوب يوسف الكندري	الكويت	عميد كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت
20	أ. د. محمد عبد الكريم محافظة	الأردن	عميد كلية الآداب، الجامعة الهاشمية
21	أ. د. محمد أحمد قيراط	الجزائر	أستاذ الإعلام، كلية الآداب والعلوم، جامعة قطر
22	أ. د. خلف محمد المحمد	سورية	أستاذ بكلية القانون بجامعة عجمان
23	أ. د. أحمد عودة القرارعة	الأردن	عميد كلية العلوم التربوية الأسبق، جامعة الطفيلة
24	أ.د. علاء زهير الرواشدة	الأردن	أستاذ علم الاجتماع – جامعة عجمان

اللجنة العلمية - مجلة بحوث

	الاسم	الدولة	الصفة والجامعة
1	**د. سعيد عمر إبراهيم**	العراق	عميد كلية التربية، جامعة صلاح الدين/ أربيل
2	**د. أنس محمد الخلايلة**	الأردن	عميد كلية الشريعة، جامعة الزرقاء
3	**د. حسن مصطفى**	السودان	عميد كلية الاتصال، جامعة الفلاح
4	**د. نضال حماد علي**	السودان	عميد كلية الاقتصاد، جامعة الإمام المهدي
5	**د. صلاح الدين عامر**	اليمن	رئيس مجلس الخبراء بمنظمة الزكاة العالمية
6	**د. إنعام يوسف محمد**	مصر	أستاذ مساعد علم الاجتماع، جامعة عجمان
7	**د. مازن موفق الخيرو**	العراق	أستاذ البلاغة القرآنية، جامعة الموصل
8	**د. محمد شرف هاشم**	اليمن	أستاذ الإعلام، كلية الشريعة، جامعة الكويت
9	**د. مهرة حمير آل مالك**	الإمارات	استشاري علم نفس، جامعة عجمان
10	**د. إكرامي بسيوني خطاب**	مصر	**أستاذ مشارك القانون الدستوري – جامعة شقراء**
11	**د.هدى دياب أحمد صالح**	السودان	**أستاذ المحاسبة المشارك كلية العلوم الإدارية - جامعة أم درمان**
12	**د. مزنة بنت حزام الشمري**	السعودية	أستاذ هندسة الحاسب الآلي (kings college London)
13	**د. محمد عبدالفتاح زهري**	مصر	مدير وحدة الأزمات كلية السياحة، جامعة المنصورة
14	**د. زهير حسين ضيف**	العراق	رئيس قسم الإعلام، الجامعة الأهلية/البحرين
15	**د. سعاد موزير مطر**	فرنسا	أستاذ الاتصال، جامعة فرنش كونتيه (Franche - Comté)
16	**د. نواف صنت الظفيري**	الكويت	أستاذ الإعلام التربوي بهيئة التعليم التطبيقي/الكويت
17	**د. سعيد محمود موسى**	السودان	أستاذ مساعد اللغة العربية – جامعة القرآن الكريم وتأصيل العلوم
18	**د. سونا عمر العبادي**	الأردن	أستاذ القضاء الشرعي، جامعة العلوم الإسلامية العالمية
19	**د. سمر مصطفى الشرقاوي**	مصر	أستاذ مشارك العلوم الشرعية، جامعة الملك فيصل
20	**د. وسن صالح حسين الحياني**	العراق	أستاذ مساعد اللغة العربية، جامعة بغداد
21	**د. شومة بنت محمد البلوي**	السعودية	أستاذ البلاغة والنقد، جامعة تبوك
22	**د. نهى بنت سعيد نقيطي**	السعودية	أستاذ مشارك تصميم وفنون، جامعة الملك عبد العزيز
23	Dr. Alexander c.	UK	md PhD in theology at the University of Birmingham
24	Dr. Anita moors	London	research center, Uk/London

قواعد وضوابط النشر العلمي في مجلة بحوث

1. يجب ألا تزيد مساحة النشر عن ستة الآف كلمة للبحث شاملة المراجع.
2. يعد ملخصان للبحث: أحدهما باللغة العربية، والآخر باللغة الإنجليزية، على أن لا تتجاوز كلمات كل واحد منهما (200) كلمة.
3. يلي الملخصين: العربيَّ، والإنجليـزيَّ، كلماتٌ مفتاحية (Key Words) لا تـزيد على خمس كلمـات (غير موجودة في عنوان البحث)، تعبر عن المجالات التي يتناولها البحث؛ لتستخدم في التكشيف.
4. استخدام طريقة APA لتوثيق مراجع البحث العلمي لتعزيز الأمانة العلمية للباحث، كما يجب أن تتضمن المنهجية مشكلة البحث، أهدافه، محدداته –حال وجودها، الدراسات السابقة، الخاتمة وتشمل النتائج والتوصيات.
5. يراعى عند تكرار المصدر في صفحة ثانية من البحث يذكر فقط اسم المصدر ورقم الصفحة أو رقم الصفحة والجزء إذا كان الكتاب أجزاء.
6. اعتماد أقواس التنصيص الصغيرة " " في حال نقل الكلام من المصدر نصاً، أما إذا تصرف البحث بالكلام المنقول فلا يضع الكلام بين أقواس ويكتب في الهامش كلمة "ينظر" قبل اسم المصدر.
7. يكون نوع الخط في المتن للبحوث العربية (Simplified Arabic)، بحجم (14)، وللبحوث الإنجليزية (Times New Roman)، بحجم (11)، وتكون العناوين الرئيسة حجم (18) والهامش (12)، وهوامش الصفحة 2,5 سم، والمسافة بين الأسطر مفردة.
8. يكون نوع الخط في الجداول للبحوث العربية (Simplified Arabic)، بحجم (10)، وللبحوث الإنجليزية (Times New Roman)، بحجم (8)، كما يراعى في البحث المتضمن جداول وأشكال كتابة رقم الشكل وعنوانه أعلاه ثم الجدول مصدره أسفله.
9. تستخدم الأرقام العربية (1-2-3. . . Arabic) في جميع ثنايا البحث، على أن يكون ترقيم صفحات البحث في منتصف أسفل الصفحة.
10. عنوان البحث، واسم الباحث، أو الباحثين، والمؤسسة التي ينتمي إليها، سبل التواصل ميل وواتساب، على صفحة مستقلة قبل صفحات البحث، ثم تتبع بصفحات البحث، بدءاً بالصفحة الأولى حيث يكتب عنوان البحث فقط متبوعاً بكامل البحث.
11. يراعى في كتابة البحث عدم إيراد اسم الباحث، أو الباحثين، في متن البحث صراحة، أو بأي إشارة تكشف عن هويته، أو هوياتهم، وإنما تستخدم كلمة (الباحث، أو الباحثين) بدلاً من الاسم، سواء في المتن، أو التوثيق، أو في قائمة المراجع.
12. يجب الأخذ بعين الاعتبار الترتيب للمراجع، ومراعاة وجود علامات الترقيم من فاصلة ونقطة وغيرها من علامات الترقيم المختلفة، فبعض المراجع تعتمد الفاصلة في التوثيق وبعضها تعتمد النقطة.
13. يجب أن يضع الباحث عنوان بريده الإلكتروني أسفل اسمه مع لقبه العلمي. مدرس. أستاذ مساعد. أستاذ مشارك. . . إلخ
14. يتأكد الباحث من سلامة لغة البحث، وخلوه من الأخطاء اللغوية والنحوية.
15. يقدم الباحث الرئيس تعهداً موقعاً منه ومن جميع الباحثين المشاركين (إن وجدوا) يفيد بأن البحث لم يسبق نشره، وأنه غير مقدم للنشر، ولن يقدم للنشر في جهة أخرى حتى تنتهي إجراءات تحكيمه، ونشره في المجلة.

16. لهيئة التحرير حق الفحص الأوّلي للبحث، وتقرير أهليته للتحكيم أو رفضه.
17. في حال قبول البحث للنشر تؤول كل حقوق النشر للمجلة، ولا يجوز نشره في أي منفذ نشر آخر ورقياً أو إلكترونياً دون إذن كتابي من رئيس هيئة التحرير.
18. الآراء الواردة في البحوث المنشورة تعبر عن وجهة نظر الباحثين فقط ولا تعبر بالضرورة عن رأي المجلة.
19. لهيئة التحرير الحق في تحديد أولويات نشر البحوث.
20. ضرورة توافر معايير علمية وأخلاقية في البحث المرسل للنشر في مجلة بحوث، وتعدّ مبادئ أساسية يجب أن يلتزم بها الباحث وتحدد عملية النشر منها: -

- تحري الدقة والمصداقية في تدوين المعلومات والبيانات والنتائج وتحليلها ونشرها في الدراسة.
- تقبل النقد العلمي البناء المقدم من جهة المحكمين للبحث والعمل بموجبه قبل عملية النشر.
- تجنب التلاعب أو التحيز في تصميم وتحليل البيانات عند عرضها في صفحات الدراسات العلمية.
- احترام الملكية الفكرية لأصحاب العلاقة من بحوث وبراءات اختراع وحقوق نشر وعدم انتحالها أو سرقتها.
- توظيف البيانات والمعلومات ونتائج الدراسات العلمية السابقة بشكل علمي سليم ليمكن الاستفادة منها.
- الالتزام بتعليمات وقواعد النشر التي وضعتها المجلة والجهات العالمية المنظمة للأبحاث العلمية.
- تجنب دعم أي جهات ذات أجندة خاصة تجعل من البحث مادة لتحقيق مصالحهم غير المشروعة.
- عدم انتهاك حقوق الإنسان وكرامته عند القيام بإجراء تجارب للأبحاث العلمية على البشر.
- يهدف النشر تطوير الجهات ذات العلاقة بالدراسة وإفادة البشرية وليس لمصالح شخصية فقط.
- الالتزام بتعليمات وقواعد النشر التي وضعتها المجلة والجهات العالمية المنظمة للأبحاث العلمية.
- تجنب دعم أي جهات ذات أجندة خاصة يجعلوا من البحث مادة لتحقيق مصالح غير مشروعة.
- مساندة الباحثين وطلاب الدراسات العليا وتعزيز قدراتهم وتمكينهم من اتخاذ قراراتهم بأنفسهم.
- عدم انتهاك حقوق الإنسان وكرامته عند القيام بإجراء تجارب للأبحاث العلمية على البشر.
- تقديم التقدير والشكر لمن ساهم في إعداد البحوث والرسائل والأطاريح العلمية.
- استخدام الموارد المتاحة بشكل سليم لإنجاز الأهداف والغايات المرجوة.
- موافقة الباحث على استخدام المجلة للبرنامج الإلكتروني Turnitin للكشف عن الانتحال الأكاديمي.

21. يحوّل الباحث رسوم النشر وقيمتها 250 دولار أمريكي قبل النشر وعقب موافقة لجنة التحكيم.
22. يتم تقديم البحوث إلكترونياً من خلال بريد المجلة الإلكتروني، عناية مدير التحرير.

رابط جميع أعداد مجلة بحوث في الموقع الإلكتروني لمركز لندن للبحوث:

http://scrlondon.com/ar/%d9%85%d8%ac%d9%84%d8%a9-/%d8%a8%d8%ad%d9%88%d8%ab

رابط الموقع الإلكتروني:

http://scr-magazine.com/index.php

مدير عام مجلة بحوث ورئيس مركز لندن للبحوث

أ. د. ناصر الفضلي

مركز البحوث و الاستشارات الاجتماعية - لندن

Adecade of Achevements

عقد من الإنجازات

www.ScrLondon.com

معلومـات مجلـة بحـوث

التعريف

مجلة علمية متخصصة، محكمة ومفهرسة تصدر عن مركز لندن للبحـوث والاسـتشـارات بـدولة الإمـارات العربيـة المتحـدة بشـكل دوري – ربع سنوي – منتظم، تعنى بنشر كافة أبحاث العلوم الاجتماعية، استهلت أول أعدادها في شهر يونيو عام 2014، وأصدرت 38 عدداً دورياً وخاصاً حتى نهاية عام 2020، لها ترقيم دولي ومعامل تأثير عربي.

للمجلة هيئة علمية استشارية عليا مؤلفة من 24 أكاديمي رفيعي المستوى برتبة أستاذ دكتور من عشرة دول عربية وأجنبية مختلفة، كما لها لجنة علمية تتألف من 24 أكاديمي برتبة أستاذ مساعد ومشارك، ولها أيضاً هيئة تحرير مستقلة تتألف من ثمانية أساتذة متخصصين، تترأس مجلس إدارة المجلة سعادة الشيخة ميسون بنت محمد القاسمي، و الرئيس الفخري لها صاحبة السمو الملكي الأميرة منال بنت مساعد آل سعود، في حين يتـولى منصب المدير العام سـعادة الأسـتاذ الدكتور نـاصر الفضـلي –عضو معهد البحوث البريطاني–، ويترأس التحرير الأستاذ الدكتور عبد الملك الدناني ونائب رئيس التحرير الدكتورة إنعام يوسف، ويتولى منصب مدير التحرير د. محمد عبد العزيز.

الرؤية

أن تكون المجلة رائدة في نشر البحوث العلمية الرصينة في مختلف تخصصات العلوم الاجتماعية، وأن ترقَى إلى مصاف أفضل عشرين مجلة علمية محكمة ومصنَّفة عالمياً.

الرسالة

نشر البحث العلمي القائم على المنهج العلمي القويم والموضوعية في الطرح، في إطار الالتزام بمقاييس الجودة العالمية.

رئيس التحرير	المدير العام	رئيس مجلس الإدارة
أ. د. عبد الملك الدناني	أ. د. ناصر الفضلي	الشيخة ميسون القاسمي

Detailed information

Country	United Arab Emirates
Publisher name	London research and consulting center
Title proper	Bouhouth Magazine (Q96697067)
Publication date	Quarterly bulletin
ISSN	2313-1004
ISSN Center responsible of the record	CIEPS - ISSN
URL: SCR-MAGAZINE.COM	portal.issn.org/resource/ISSN/2313-1004#
Impact factor	An Arab impact factor of the Association of ArabUniversities holds a score of 1.665
Publication topics - issues per year	All social science topics
The language	Arabic, English and French
Last modification date	30 joun 2014
The date of the first issue	30 joun 2014
PLATFORM	Arab Manhal
Examination	The research is subject to the conditions and terms of the permissibility of publication, including examination of plagiarism, and it also owns the copyright ebsco for refereed literature classification and electronic resource management
Database Title	URL
Arab World Research Source	https://www.ebscohost.com/titleLists/awr-coverage.htm
SocINDEX with Full Text	https://www.ebscohost.com/titleLists/sih-coverage.htm
DOI	The journal has a research number DOI of the European ZENODO Foundation
Type of record	Confirmed
website	www.scr-magazine.com
E-mail	info@scr-magazine.com-info@scrlondon.com

العـــدد الحادي والأربعون

يوليو/تموز 2021م - ذو القعدة 1442هـ

- **كلمة العدد:** بقلم/ رئيس التحرير: أ. د. عبد الملك الدناني (اليمن) 12
- **ملخصات أبحاث العدد** 15
- **أفول السلطة الرابعة في بيئة الاستبداد والدكتاتورية**
  أ. د. محمد قيراط (سلطنة عُمان) 25
- **دور الحملات الإعلامية لشركات الاتصالات زين وبتلكو في التوعية بالقرصنة الإلكترونية في مملكة البحرين (دراسة تحليلية)**
  د. شريف عطية محمد بدران (البحرين) - د. محمد مصطفى رفعت محرم (البحرين)
  الباحثة دعاء عيسى جاسم مكلي (البحرين) 41
- **دور الكاريكاتير في معالجة القضايا المجتمعية في الصحف اليومية البحرينية واتجاهات الجمهور نحوها (دراسة تحليلية ميدانية)**
  الباحثة زينب حسين أحمد علي (البحرين) 59
- **مشكلات مهارة الكلام لدى متعلّمي اللُّغة العربية الناطقين بغيرها (بالتطبيق على المعاهد المتخصّصة بالمملكة العربية السّعودية)**
  د. سعيد محمود موسى عبد الحميد (السعودية) - د. جمال حسين جابر محمد (السعودية)
  د. سليمان يوسف محمد عبد الله (السعودية) 79
- **وسطية الخطاب الديني بين الواقع والمأمول**
  د. كمال طه مسلم (مصر) 101
- **خُلْف ابن عامر الشامي في القراءات القرآنية ، من طريق الشاطبية**
  د. بابكر محمد محمد توم (السعودية) 117
- **أعمال السيادة في النظام القانوني الفلسطيني وأفق إخضاعها للرقابة القضائية**
  (دراسة تحليلية في ضوء أحكام القرار بقانون رقم 41 لسنة 2020 بشأن المحاكم الإدارية)
  د. ريناد كمال الدين حسن عبدالله الحسين (فلسطين) 135
- **الحيل الشرعية وأثرها على عقد تمويل المضاربة (ضمان رأس مال المضاربة نموذجاً)**
  (دراسة فقهية مقارنة – المنهج الاستقرائي التحليلي المقارن والمنهج الاستنباطي)
  د. ياسر أحمد بدر أحمد (مصر) 149

دراسات رصينة

تواكب التطورات والمتغيرات العلمية

بقلم رئيس التحرير – **أ.د. عبد الملك الدناني**

يتزامن صدور العدد الجديد من مجلة بحوث ومركز لندن للبحوث والدراسات والاستشارات الاجتماعية، حيث يستعد لعقد مؤتمره الدولي الحادي عشر تحت عنوان «الأبعاد الاجتماعية للتعليم الأساسي بين النظرية والتطبيق»، وذلك خلال المدة 29-31 أغسطس – آب 2021، وبالتعاون مع جامعة ذي قار العراقية.

ويحتوي العدد الخاص على ثمان دراسات رصينة، تواكب التطورات والمتغيرات العلمية، وتناولت قضايا إعلامية واجتماعية وفكرية متنوعة، حول القضايا التي تتصل بالواقع العربي ومتغيراته، لباحثين من جامعات عمانية وبحرينية وسعودية وفلسطينية وعراقية، ركزت على الإشكاليات والقضايا التي تواجه الفرد والمجتمع في مجالات الحياة الإنسانية والاجتماعية والفكرية، من منطلق الأهداف المرسومة للمركز والمجلة الصادرة عنه. حيث **هدفت الدراسة الأولىّ** إلى البحث في هموم ومشاكل وتحديات الصحافة العربية في إطار المنظومة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية العربية؛ وذلك من خلال الوقوف عند محطات رئيسة في تحديد العمل الصحفي، ومعرفة تلك التحديات والمشكلات التي تعاني منها الصحافة، والتي تقف حجر عثرة أمام تأديتها لرسالتها النبيلة على أحسن وجه. **واعتمدت الدراسة الثانية**

على تحليل المضمون للحملات الإعلامية التي نشرتها شركات الاتصالات البحرينية «زين وبتلكو» للتوعية بالقرصنة الإلكترونية على مواقع التواصل الاجتماعي، على مدار عام كامل، بهدف معرفة دور الحملات الإعلامية التي قامت بها شركات الاتصالات، ورصد دورها في التوعية بخطورة القرصنة الإلكترونية من خلال تحليل مضمون حملاتها. **وهدفت الدراسة الثالثة** إلى التعرّف على أبرز القضايا التي يعالجها الرسم الكاريكاتيري في الصحف البحرينية اليومية، والكشف عن الأساليب الإقناعية المستخدمة لرسم ومعالجة الكاريكاتير للقضايا المجتمعية التي يرغب بها الجمهور، فضلاً عن التعرف على تأثير الرسم الكاريكاتيري في تشكيل رأي الجمهور تجاه القضايا المجتمعية. **وهدفت الدراسة الرابعة إلى** معرفة مشكلات مهارة الكلام لدى متعلّمي اللُّغة العربية الناطقين بغيرها بالمعاهد المتّخصصة بالسّعودية، بغية الوصول إلى أنواع المشكلات ووصفها، وتصنيفها، ونسبتها المئوية، وأسبابها، وسرد المعالجات، ولتحقيق أهداف الدراسة استخدم الباحثون المنهج الوصفي القائم على التحليل لكونه الأنسب لطبيعة الدراسة، من خلال تطبيق استبانة على المتعلمين. **وتناولت الدراسة الخامسة** وسطية الخطاب الديني بين الواقع والمأمول، وهدفت إلى بيان مفهوم الوسطية، ومفهوم الخطاب الديني لغة واصطلاحًا، واستنباط تحديات وواقع الخطاب الديني، وبيان وسطية الخطاب الديني المأمول، فضلاً عن بيان آليات تعزيز وسطية الخطاب الديني وحماية الأمن الفكري بمملكة البحرين. **واكتسبت الدراسة السادسة أهميتها** لصلتها [بالقراءات القرآنية]، قراءة الإمام ابن عامر الشامي إمام أهل الشام في الإقراء، **وتوفرت** فيها مجموعة من الأهداف منها، التأكيد على أهمية بيان الخلف للقراء وأسبابه،

وإبراز جانباً من جوانب القراءات المتواترة، وهو الخلف في القراءة، وبيان أن الاختلاف في القراءات القرآنية ليس اختلاف تضاد وتناقض وإنما اختلاف تنوع وتغاير. **وهدفت الدراسة السابعة** لتحقيق العديد من الأهداف منها، تحديد المقصود بأعمال السيادة وتحديد أسباب تبنيها وطرائق نشوئها، وعرض التجربة القضائية الفلسطينية في تطبيق نظرية أعمال السيادة والمعايير التي قامت بتبنيها للتمييز بين أعمال السيادة والأعمال الإدارية قبل تبني القرار بقانون رقم 41 لسنة 2020، بشأن المحاكم الإدارية. **وناقشت الدراسة الثامنة** مسألة الحيل الشرعية وأثرها على تمويل عقد المضاربة، من خلال مناقشة الضمان في رأس مال المضاربة واعتماد المنهج الاستقرائي التحليلي المقارن، وذلك من خلال سرد المذاهب وأقوال العلماء ونصوصهم في المسألة مع الخلاف، ثم استخراج حيلة شرعية تتوافق مع روح الشريعة ولا تخالفها ومأخوذة من أقوال كبار العلماء باعتماد المنهج الاستنباطي.

ويسعدنا في هيئة تحرير المجلة أن نهنئ ونبارك لكافة الزملاء الأعزاء على هذه الدراسات العلمية الرصينة، ونؤكد لهم على أننا سنظل في خدمة العلم والقامات العلمية من النخب العربية لنشر نتاجاتهم العلمية، بهدف المساهمة في تطوير المجال العلمي في المجالات الاجتماعية والإنسانية المختلفة. والله من وراء القصد.

ملخصات أبحاث العدد

أفول السلطة الرابعة في بيئة الاستبداد والدكتاتورية

أ. د. محمد قيراط – سلطنة عُمان

أستاذ العلاقات العامة والاتصال الاستراتيجي – قسم الإعلام

كلية الآداب والعلوم الاجتماعية – جامعة السلطان قابوس– مسقط

Abstract

The status of Arab media in recent decades is neither reassuring nor promising regarding the performance of the noble message of a system that is considered a barometer of democracy, freedom and a free market of ideas. There are wholesale transgressions and countless violations of the right to free speech, the right to information, and the right to honest and committed media. Misinformation and misleading statements, distortion and falsification of events and facts, excluding the other opinion, presenting one point of view and not presenting the rest of the information and opinions; in short, an organized media chaos that hinders professionalism and the ethics of media practice. Most of the press and publication laws in the Arab world are mere obstacles promoting a culture of censorship and self-censorship, and an absence of investigative journalism and the search for truth and the lack of journalist's spirit of responsibility, commitment, integrity and objectivity. In the absence of separation of powers and the independence of the judiciary estate, the concept of the fourth estate has no place in the Arab media sphere. The challenge lies in the optimal investment in the capabilities, energies, and material and human capabilities to establish the rules and requirements of an advanced, rational, effective and strong media industry that can shape public opinion, induces the free market of ideas, and the civil society that generates democracy, commitment, transparency, open and constructive dialogue for the benefit of all. All of these issues require studies, research, and the establishment of a healthy relationship, interaction, exchange, and frank dialogue between the state, the media institution, the communicator and the public for an effective media system that believes in responsibility and democracy.

دور الحملات الإعلامية لشركات الاتصالات زين وبتلكو في التوعية بالقرصنة الإلكترونية في مملكة البحرين
(دراسة تحليلية)

د. محمد مصطفى رفعت محرم - البحرين

مدرس بكلية الإعلام جامعة القاهرة وأستاذ مساعد بقسم الإعلام والعلاقات العامة-الجامعة الخليجية

د. شريف عطية محمد بدران - البحرين

أستاذ مشارك الإعلام، والقائم بأعمال عميد كلية العلوم الإدارية والمالية - الجامعة الخليجية

الباحثة دعاء عيسى جاسم مكلي - البحرين

طالبة بالجامعة الخليجية، قسم الإعلام والعلاقات العامة
الجامعة الخليجية

ملخص الدراسة

أصبح على الجهات الحكومية والغير حكومية أو التي لها علاقة مباشرة بالجرائم الإلكترونية دور كبير في توعية جمهورها من القرصنة الإلكترونية وشرح وتبسيط طرق الحماية منها، ومن هنا اهتمت الدراسة الحالية بمعرفة ما هو دور الحملات الإعلامية التي تقوم بها شركات الاتصالات البحرينية زين وبتلكو في توعية الجمهور بالقرصنة الإلكترونية والتي قامت بنشرها على مواقع التواصل الاجتماعي (الإنستغرام، الفيسبوك، التويتر، واليوتيوب) والتي ساهمت في الحد من انتشار القرصنة الإلكترونية.

واعتمدت الدراسة على تحليل المضمون للحملات الإعلامية التي نشرتها شركات الاتصالات البحرينية زين وبتلكو للتوعية بالقرصنة الإلكترونية على مواقع التواصل الاجتماعي، واستخدمت الباحثة أسلوب المسح الشامل لعينة الدراسة البالغ عددها 15 حملة إعلامية موزعة على 14 حملة إعلامية لشركة زين، وحملة إعلامية واحدة لشركة بتلكو، وذلك على مدار عام كامل.

وتوصلت الباحثة في الدراسة إلى مجموعة من النتائج تتمثل في:

1. تفاعل جمهور شركات الاتصالات البحرينية زين وبتلكو مع الحملات التي تم بثها عبر موقع التواصل الاجتماعي «الإنستغرام» بشكل أكبر من باقي مواقع التواصل الاجتماعي الأخرى.
2. اعتمدت شركات الاتصالات البحرينية في تصميم الحملات الإعلامية للتوعية بالقرصنة الإلكترونية على ألوان الشركة الرئيسية وشعار الشركة الخاص لترك بصمة المؤسسة وهويتها على الحملة التوعوية.
3. استخدمت شركات الاتصالات البحرينية زين وبتلكو اللغتين العربية والإنجليزية في إيصال مضمون الرسالة للجمهور أثناء بث الحملات الإعلامية للتوعية بالقرصنة الإلكترونية على مواقع التواصل الاجتماعي.
4. اعتمدت الشركات البحرينية للاتصالات زين وبتلكو على البساطة في التصاميم من أجل إيصال الرسائل للجمهور عبر الحملات الإعلامية للتوعية بالقرصنة الإلكترونية على مواقع التواصل الاجتماعي.

ملخصات أبحاث العدد

دور الكاريكاتير في معالجة القضايا المجتمعية في الصحف اليومية البحرينية واتجاهات الجمهور نحوها
(دراسة تحليلية ميدانية)

الباحثة زينب حسين أحمد علي - البحرين

ملخص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أبرز القضايا التي يقوم الكاريكاتير بمعالجتها في الصحف البحرينية اليومية، والكشف عن الأساليب الإقناعية المستخدمة لرسم ومعالجة الكاريكاتير للقضايا المجتمعية التي يرغب فيها الجمهور، والتعرف على تأثير الكاريكاتير في تشكيل رأي الجمهور نحو تلك القضايا المجتمعية، والوقوف على مدى تلبية الكاريكاتير لاحتياجات الجمهور من تلك القضايا.

استخدمت الباحثة منهج المسح الإعلامي الذي يعد أكثر المناهج شيوعاً واستخداماً في بحوث الإعلام والرأي العام، وكذلك تم استخدام أسلوب تحليل المضمون بصفته أداة تصف المعنى الظاهر لمحتوى المواد من خلال تحليل أعداد الصحف البحرينية اليومية (أخبار الخليج – الوطن – البلاد) من الفترة الزمنية الممتدة من 1 يناير 2014م إلى ديسمبر 2014م، وكان مجموع الأعداد التي تم تحليلها (801) عدداً، وذلك بواقع (7) فئات رئيسة و(19) فئة فرعية فيما يتعلق بالشكل، وبواقع (9) فئات رئيسة و(55) فئة فرعية فيما يتعلق بالمضمون. كما تم استخدام أسلوب المسح الميداني (أداة الاستبيان) لجمع البيانات والمعلومات من خلال توزيع استمارة الاستبيان التي اشتملت على (50) مفردة بشكل إلكتروني وورقي على عينة من قراء الصحف البحرينية في جميع محافظات مملكة البحرين حيث بلغ المجموع الكلي للعينة (200) مفردة.

وتكون مجتمع الدراسة من الكاريكاتير المنشور في الصحف البحرينية اليومية، وقد تم اختيار (صحيفة أخبار الخليج – صحيفة الوطن- صحيفة البلاد) كعينة ممثلة لمجتمع الدراسة. وبتطبيق أسلوب الحصر الشامل لجميع أعداد الصحف تم الحصول على (302) عدداً من رسوم الكاريكاتير المنشورة في صحيفة أخبار الخليج، و(279) عدداً من رسوم الكاريكاتير المنشورة في صحيفة الوطن، و(220) عدداً من رسوم الكاريكاتير المنشورة في صحيفة البلاد.

ملخصات أبحاث العدد

مشكلات مهارة الكلام لدى متعلّمي اللُّغة العربية الناطقين بغيرها

(بالتطبيق على المعاهد المتخصّصة بالمملكة العربية السّعودية)

د. سعيد محمود موسى عبد الحميد

د. جمال حسين جابر محمد

د. سليمان يوسف محمد عبد الله

أساتذة مساعدون بوحدة تعليم اللُّغة العربية للناطقين بغيرها بجامعة الملك خالد – المملكة العربية السّعودية

مستخلص الدراسة

هدفت هذه الدراسة لمعرفة مشكلات مهارة الكلام لدى متعلّمي اللُّغة العربية الناطقين بغيرها بالمعاهد المتّخصصة بالسّعودية، بغية الوصول إلى أنواع المشكلات ووصفها، وتصنيفها، ونسبتها المئوية، وأسبابها، وسرد المعالجات. ولتحقيق أهداف الدراسة استخدم الباحثون المنهج الوصفي القائم على التحليل لكونه الأنسب لطبيعة الدراسة، وأعد الباحثون استبانة للمتعلمين، ومقابلة للأساتذة لمعرفة وجهة نظرهم في هذه المشكلات، وعينة الدراسة (61) متعلماً ومتعلمةً من المستوى الثّالث بالمعاهد المتخصصة، و(30) مدرّسا، وكانت أبرز النتائج: قلة مواد تعليم مهارة الكلام في سلاسل تعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها، والخلط بين (أل) الشمسية والقمرية، وعدم التمييز بين المذكر والمؤنث في الكلام، والإكثار من القواعد النحوية نظريًّا.

Abstract

This study aimed to find out the problems of speech skill among Arabic-speaking learners of other languages in specialized institutes in Saudi Arabia, in order to arrive at the types of problems and their description, classification, percentage, causes, and treatments. In order to achieve the objectives of the study, the researchers used the descriptive approach based on analysis as it was the most appropriate for the nature of the study. The researchers prepared a questionnaire for the learners, and an interview for the professors to find out their viewpoint on these problems, and the sample of the study (61) male and female learners from the third level in specialized institutes, and (30) teachers The most prominent results were: the lack of materials teaching the skill of speech in the chains of teaching the Arabic language to non-native speakers, the confusion between the solar and lunar (AL), the lack of distinction between the masculine and the feminine in speech, and the increase in grammatical rules theoretically.

وسـطيـة الخطـاب الـديـني بين الـواقع والمـأمـول

د. كمال طه مسلم - مصر

أستاذ الشريعة الإسلامية واللغة العربية المشارك

بجامعة البحرين

ملخص البحث

وسطية الخطاب الديني صمام الأمان لحماية النسيج الفكري المتماسك لهذه الأمة المباركة، والبعد عن التطرف والإرهاب الذي يؤدي في غالب الأحيان إلى تهديد الأفراد والمجتمعات، ووسطية الإسلام هي التوازن بين العقلي والروحي، الروح والجسد، والحقوق والواجبات، فهي تراعي جميع الجوانب الحياتية دون إفراط أو تفريط، وتدعو إلى التعايش السلمي الآمن الذي يحترم الآخر حتى وإن اختلف معه في رأي أو مذهب أو دين. فحرصت في هذا البحث أن أبين مفهوم الوسطية والمقصود بالخطاب الديني، ومدى حاجة الأمة إلى وسطية الخطاب الديني، وبينت واقعه المعايش، والمأمول أو ما ينتظره العالم من خطابنا عن الإسلام، لنخرجه من الظلمات إلى النور، ومن التعاسة إلى السعادة، ومن الظلم إلى العدل، ومن ضيق الدنيا إلى سعة الدنيا والآخرة، ولاسيما ما يعيشه العالم اليوم من أزمة روحية وأخلاقية طاحنة، مع التقدم المادي المتلاحق.

الكلمات المفتاحية: الوسطية، الأمان، العدل، الاعتدال، التعايش.

Abstract

The moderation of religious discourse is the safety valve, which protects the coherent intellectual fabric of this blessed nation. This helps us stay away from extremism and terrorism, which often leads to the threat of individuals and societies. The moderation of Islam is the balance between reason and revelation, spirit and body, rights and duties; it takes into account all aspects of life without excess or compromising. It also calls for peaceful and secure coexistence that respects the other even if he disagrees with him in opinion, doctrine or religion.

Therefore, in this research I took care to show the concept of moderation and the meaning of religious discourse and the extent to which the nation needs the moderation of religious discourse. I showed its living reality, and the hope or what the world awaits from our discourse on Islam. Consequently, we will be able to get it out from darkness to light, from unhappiness to happiness and, from injustice to justice and from the hardships of the world to the welfare of this world and the hereafter, especially what the world is experiencing today from a severe spiritual and moral crisis, with ongoing material progress.

خُلَف ابن عامر الشامي في القراءات القرآنية من طريق الشاطبية

د. بابكر محمد محمد توم

أستاذ مساعد في جامعة الملك خالد، أبها - المملكة العربية السعودية

ملخص البحث

يتحدث هذا البحث عن خُلَف ابن عامر الشامي في القراءات القرآنية، من طريق الشاطبية وقد هدفت من خلال هذه الدراسة إبراز هذه القراءة السبعية المتواترة، خاصة في جانب الخلف في قراءته، وقد قمت بتتبع مواضع الخلف عند ابن عامر أو أحد راوييه فقمت بدراستها وتوجيهها، وقد بلغ عدد المواضع التي فيها الخلف سبعة عشر موضعاً، في الأصول والفرش.

وقد بدأت الدراسة بمقدمة بيّنت فيها: أسباب اختيار الموضوع، وأهدافه، وأهميته، والمنهج المتبع في البحث، واستعرض أسئلة البحث، ثم وضح حدود الدراسة ومصطلحاتها، وخطة البحث.

وعرفت بالإمام ابن عامر وراوييه تعريفاً موجزاً، وبعد ذلك قمت بدراسة خلف ابن عامر الشامي من طريق الشاطبية ابتداء من الأصول ثم الفرش، من سورة البقرة إلى آخر موضع له في الخلف من سورة الحشر، أورد الآية أو اللفظة التي فيها الخلف، ثم أبين هل الخلف لابن عامر أم لأحد راوييه، ثم أستدل للقراءة من الشاطبية، وبعدها أوجه الخلف لغوياً أو معنوياً.

وختمت البحث بخاتمة بينت فيها أهم النتائج والتوصيات.

Research Summary

This research talks about the successor of Ibn Amer al-Shami in the Qur'anic readings, through Al-Shatibiya, and I aimed through this study to highlight this seven-year frequent reading, especially on the side of the successor in his reading. And the number of places in which the successor has reached seventeen places, in the assets and brushes.

The researcher began his study with an introduction in which he explained: the reasons for choosing the topic, its objectives, its importance, the methodology used in the research, and he reviewed the research questions, then clarified the study boundaries and terminology, and the research plan.

He knew Imam Ibn Amer and his narrators briefly, and after that he studied behind Ibn Amer Al-Shami from Al-Shatibiya road starting from Al-Usul and then Al-Farsh, from Surat Al-Baqarah to his last position in the back of Surat Al-Hashr. Ibn Amer is the mother of one of his narrators, then he inferred the reading from al-Shatibiyyah, and then he directs the successor linguistically or morally.

The research was concluded with a conclusion showing the most important findings and recommendations.

أعمال السيادة في النظام القانوني الفلسطيني وأفق إخضاعها للرقابة القضائية

دراسة تحليلية في ضوء أحكام القرار بقانون رقم 41 لسنة 2020 بشأن المحاكم الإدارية

د. ريناد كمال الدين حسن عبدالله الحسين

أستاذ مساعد في كلية الحقوق والإدارة العامة/ جامعة بيزيت/ فلسطين

الملخص

يتناول هذا البحث أعمال السيادة في النظام القانوني الفلسطيني وتطبيقاته القضائية، بالإضافة إلى معايير التمييز بين الأعمال الإدارية والسيادية الصادرة عن السلطة التنفيذية بعد تبني القرار بقانون رقم 41 لسنة 2020 بشأن المحاكم الإدارية في فلسطين والذي نص صراحة على عدم خضوع أعمال السيادة لرقابة المشروعية. وقد توصل البحث إلى أن أعمال السيادة كانت موجودة بحكم التطبيق القضائي في فلسطين قبل تبني القرار بقانون، وتعتبر مهمة تمييز أعمال السيادة عن غيرها من الأعمال الإدارية من اختصاص القضاء، ويترتب على ذلك عدم خضوع أعمال السيادة للرقابة القضائية، ولكن ليس بشكل كامل؛ فأعمال السيادة يجب أن تخضع للرقابة القضائية من ناحية اكتمال أركانها الشكلية، وإن حصنت باعتبارها من أعمال السيادة من حيث المضمون.

الكلمات المفتاحية: مبدأ المشروعية، محكمة العدل العليا، القرار الإداري، عيوب القرار الاداري، الأعمال الحكومية.

Abstract

This research deals with the acts of sovereignty in the Palestinian legal system and its judicial applications. In addition to the criteria for distinguishing between administrative and sovereign acts issued by the executive authority after the adoption of the Decree Law No. 41 of 2020 regarding administrative courts in Palestine, this law states, for the first time in Palestine, that acts of sovereignty (governmental decisions) cannot be subjected to judicial review.

The research concluded that the acts of sovereignty existed by virtue of the judicial application in Palestine before the law was adopted. While the authority responsible for determining whether the decision is an act of sovereignty or an administrative decision is the court itself.

As a result, the acts of sovereignty are not subjected to judicial review in terms of the content of the decision only, while in terms of the form of the decision and procedures, the act of sovereignty are subjected to judicial review.

Key words: principle of legality, flawed decision, Supreme Court of Justice, governmental acts, administrative decision

الحيل الشرعية وأثرها على عقد تمويل المضاربة (ضمان رأس مال المضاربة نموذجاً)

(دراسة فقهية مقارنة – المنهج الاستقرائي التحليلي المقارن والمنهج الاستنباطي)

د. ياسر أحمد بدر أحمد - مصر

دكتوراة في الشريعة الإسلامية، قسم الاقتصاد الإسلامي

جامعة صباح الدين زعيم – إسطنبول

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى مناقشة مسألة الحيل الشرعية وأثرها على تمويل عقد المضاربة وذلك عبر مناقشة الضمان في رأس مال المضاربة عبر اعتماد المنهج الاستقرائي التحليلي المقارن وذلك بسرد المذاهب وأقوال العلماء ونصوصهم في المسألة مع الخلاف ثم استخراج حيلة شرعية تتوافق مع روح الشريعة ولا تخالفها ومأخوذة من أقوال كبار العلماء عبر اعتماد المنهج (الاستنباطي) وتحاول الدراسة معالجة مسألة رئيسية وهي كيفية تجويز تضمين رأس مال المضاربة بطريقة شرعية موافقة لأقوال بعض العلماء ولا تخرج عنهم بالكلية ولا باستحداث قول ثالث في المسألة

فبدأ الباحث بتعريف كل من الحيل والمضاربة لغةً واصطلاحاً ثم حكم المضاربة وأفرد الباحث الكلام عن ضمان رأس مال المضارب وحكم اشتراط الضمان فيه عند الفقهاء وذكر الباحث حيلة بكيفية تجويز اشتراط ضمان رأس مال المضاربة وما هي الآثار التي تترتب على جواز ضمان رأس مال المضاربة وخلص الباحث إلى أن يد المضارب يد أمانة لا تضمن إلا في حالتي التعدي والتفريط ولا يصح اشتراط ضمان رأس المال على المضارب وأن هذا الشرط ينافي مقتضى العقد عند المذاهب الأربعة وإن المخرج الشرعي الذي توصل إليه لا مانع منه شرعاً بل أجازه كبار فقهاء الإسلام كالحنفية والإمام ابن القيم وأنها من أنجح الوسائل لطمئنة أصحاب الأموال.

الكلمات المفتاحية: المضاربة، الضمان، الحيلة الشرعية، ضمان رأس مال المضاربة.

أبحاث العدد

أفول السلطة الرابعة في بيئة الاستبداد والدكتاتورية

أ. د. محمد قيراط – سلطنة عُمان

أستاذ العلاقات العامة والاتصال الاستراتيجي – قسم الإعلام

كلية الآداب والعلوم الاجتماعية – جامعة السلطان قابوس– مسقط

Abstract

The status of Arab media in recent decades is neither reassuring nor promising regarding the performance of the noble message of a system that is considered a barometer of democracy, freedom and a free market of ideas. There are wholesale transgressions and countless violations of the right to free speech, the right to information, and the right to honest and committed media. Misinformation and misleading statements, distortion and falsification of events and facts, excluding the other opinion, presenting one point of view and not presenting the rest of the information and opinions; in short, an organized media chaos that hinders professionalism and the ethics of media practice. Most of the press and publication laws in the Arab world are mere obstacles promoting a culture of censorship and self-censorship, and an absence of investigative journalism and the search for truth and the lack of journalist's spirit of responsibility, commitment, integrity and objectivity. In the absence of separation of powers and the independence of the judiciary estate, the concept of the fourth estate has no place in the Arab media sphere. The challenge lies in the optimal investment in the capabilities, energies, and material and human capabilities to establish the rules and requirements of an advanced, rational, effective and strong media industry that can shape public opinion, induces the free market of ideas, and the civil society that generates democracy, commitment, transparency, open and constructive dialogue for the benefit of all. All of these issues require studies, research, and the establishment of a healthy relationship, interaction, exchange, and frank dialogue between the state, the media institution, the communicator and the public for an effective media system that believes in responsibility and democracy.

ملخص

وضع الإعلام العربي في العقود الأخيرة لا يُطمْئن، ولا يبشر بالخير في أداء الرسالة النبيلة لمنظومة تُعدُّ بارومتر الديمقراطية والحرية والسوق الحرة للأفكار. فهناك تجاوزات بالجملة واختراقات لا تحصى ولا تعد في حق الكلمة الحرة، وفي حق الحقيقة وفي حق الإعلام النزيه والملتزم. بيانات مغرضة ومضللة، تشويه وتزييف للأحداث والوقائع، إقصاء الرأي الآخر، طرح وجهة نظر واحدة وعدم عرض باقي المعلومات والآراء، باختصار فوضى إعلامية منظمة ضاربة عرض الحائط المهنية والحرفية وأخلاقيات الممارسة الإعلامية. فمعظم قوانين النشر والمطبوعات في العالم العربي جاءت مجحفة ومقصرة في حق المؤسسة الإعلامية وفي حق الصحفي، الأمر الذي أفرز ثقافة الرقابة والرقابة الذاتية ومن ثم قتل ثقافة صحافة الاستقصاء والبحث عن الحقيقة وقتل روح المسؤولية والالتزام والنزاهة والموضوعية عند الصحفي. وفي غياب الفصل بين السلطات واستقلالية القضاء الكلام عن السلطة الرابعة لا مكان له في الفضاء الإعلامي العربي. التحدي الأكبر الذي يواجه الدول العربية في مجال الإعلام هو تحريره، وتحرير الطاقات والمهارات والإبداعات. التحدي يتمثل في الاستثمار الأمثل في القدرات والطاقات والإمكانيات المادية والبشرية لإرساء قواعد ومستلزمات صناعة إعلامية متطورة رشيدة وفعالة وقوية تستطيع أن تشكل الرأي العام والسوق الحرة للأفكار والمجتمع المدني الذي يؤسس للديمقراطية وللالتزام والشفافية والحوار الصريح والبناء من أجل مصلحة الجميع. كل هذه الأمور تتطلب الدراسة والبحث وإقامة علاقة صحية وتفاعل وتبادل وحوار صريح بين السلطة والمؤسسة الإعلامية والقائم بالاتصال والجمهور من أجل إعلام فاعل يؤمن بالمسؤولية والديمقراطية.

مقدمة

يمثل موضوع المعوّقات المهنية والتنظيمية والنقابية للصحافة العربية واحدا من أهم الإشكاليات المطروحة في الساحة العربية في أيامنا هذه، ولا سيما بعد التحديات الكبيرة التي فرضتها الثورة المعرفية وتكنولوجيا الاتصال والمعلوماتية، التي جعلت من الصحافة ووسائل الإعلام الأخرى تؤدي وظيفة محورية واستراتيجية في أي مجتمع يسعى لتحقيق الديمقراطية والتنمية الشاملة وإشراك الفئات العريضة من الشعب في المساهمة في صناعة القرار. تحتل الصحافة في المجتمعات المعاصرة موقعا مركزيا في الاستراتيجيات والسياسات التي تهدف إلى تكييف المجتمع المعاصر مع المعطيات التي يعيشها العالم والمنظومة الدولية في الألفية الثالثة؛ فالصحافة مثلها مثل وسائل الاتصال الجماهيري الأخرى تؤدي دوراً محورياً في التحول العلمي والمعرفي والتكنولوجي وفي عملية إعادة توزيع مراكز القوى السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية داخل هذه المجتمعات وفق المعطيات الموضوعية التي يعيشها العالم والتي تتطور وتتغير باستمرار.

يزداد الدور الاستراتيجي للإعلام في المجتمع يوما بعد يوم؛ نظرا للتطور التكنولوجي والمعرفي الذي يشهده العالم بوتيرة سريعة تفوق كل التوقعات. وعلى مر العصور أدى الإعلام أدوارا، وقام بمهام كبيرة سواء في المجال السياسي أو الاجتماعي أو الفكري أو الثقافي... إلخ. وكان من نتيجة ذلك أن نجد الإعلام دائما موضع الرهانات والمساومات والابتزاز والاستغلال ومحاولات التحكم فيه والسيطرة عليه لتحقيق الأهداف العديدة والمختلفة للقوى الفاعلة في المجتمع. هذه الوضعية تجعل من الجهاز الإعلامي في أي مجتمع معرّضا للعديد من المشكلات المهنية والنقابية. وتزيد هذه المشاكل وتكثر حسب الوضع القانوني والتشريعي ودرجة ممارسة الديمقراطية والفصل بين السلطات واستقلالية القضاء.

هل أدت الصحافة العربية خلال العقود الماضية واجبها إزاء الشعوب العربية؟ وهل أسهمت في دورها المؤسساتي الاجتماعي في التوعية والتثقيف وتفعيل التنمية الشاملة في المجتمع وتطبيق العدالة الاجتماعية والتوزيع العادل للثروة؟ وهل استطاعت أن تكون قوة مضادة تراقب السلطات الثلاث بكل مهنية واحترافية ومهارة من أجل خدمة المصلحة العامة والفئات العريضة في المجتمع؟ أم أن الموضوع عكس ذلك تماما؛ حيث إن الصحافة العربية لم تخرج عن جناح السلطة وبقيت خادمة لها منذ أن عرفت تلك الدول العربية حريتها واستقلالها، وبذلك أصبحت الناطق الرسمي للحاكم سواء كانت عامة أم خاصة، أداة للتعبئة والتجنيد، وأداة للضبط الاجتماعي وللمحافظة على الوضع الراهن وجهازا للتحكّم ولتبرير سلوك السلطة وتثبيت شرعيتها وبقائها في الحكم. على الرغم من وجود الاختلال والتباين الجزئي بين نظام إعلامي عربي وآخر، تبقى الهموم والمشاكل والمضايقات التي تعاني منها الصحافة في مختلف الأقطار العربية واحدة ومتشابهة. تبحث هذه الورقة هموم ومشاكل ومعوّقات الصحافة العربية في إطار المنظومة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية العربية؛ لأن الصحافة العربية ما هي إلا جزء أو نظام فرعي من النظام الكلي، حيث تكون في الأخير واحدة من إفرازاته ومنتجاته. فالفعل الإعلامي هو جزء عضوي من الفعل الديمقراطي يؤثر فيه ويتأثر به ممارسة وفعلا، وكذلك سياقا ومضمونا. فالصحافة بإمكانها أن تعمل على نشر الديمقراطية وتجسيدها في أرض الواقع، أو قد تفعل العكس تماما من حيث إعاقتها للعمل الديمقراطي ومساندة الفعل الاستبدادي الدكتاتوري.

وتحاول هذه الورقة من خلال الوقوف عند محطات رئيسة في تحديد العمل الصحفي، معرفة تلك المعوقات والوقوف عند المشكلات التي تعاني منها الصحافة، والتي تقف حجر عثرة أمام تأديتها لرسالتها النبيلة على أحسن وجه. ومن أهم هذه المحطات:

1- العلاقة بين السلطة والصحافة في الوطن العربي.
2- أخلاقيات المهنة ومواثيق الشرف والضمير الصحفي.
3- تكنولوجيا الاتصال والمعلومات وتداعياتها على التطوير المهني للصحافة العربية.
4- النقابات المهنية ومجالس الصحافة ودورها في تطوير المهنة وحماية الصحافيين وضمان أمنهم.
5- الإعلانات وتأثيراتها الإيجابية والسلبية في أداء وإدارة الصحف العربية.
6- ملكية الصحافة وآثارها على مخرجات المؤسسات الإعلامية.
7- قوانين وتشريعات الطباعة والنشر في العالم العربي، هل هي قوانين تشجع الصحافة على أن تكون فاعلة في الكشف عن الحقيقة وفي العمل الدؤوب من أجل التغيير والتطوير، أم أنها نصوص تشريعية تكمم الصحافة وتجعلها الخادم الودود للسلطة والمنفذ المطيع لأوامرها على حساب الكشف عن الحقيقة واستقصاء الواقع.

أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذه الدراسة في أن السلطة في العالم العربي ما زالت تنظر للمؤسسة الإعلامية سواء كانت عامة أو خاصة كأداة لتثبيت شرعيتها، ووسيلة لتعبئة الجماهير وتجنيدها في الاتجاه الذي تريده هي. وحتى دور الصحفي في المجتمع يُنظر إليه على أنه مكمل لدور السلطة وأجهزتها المختلفة، فهو مطالب بالمحاباة والمدح والتسبيح والتركيز على الإيجابيات، لكنه إذا استقصى وبحث وانتقد فيصبح من المغضوب عليهم. تعاني الصحافة العربية من جملة من المعوّقات والمشاكل المهنية والتنظيمية والنقابية؛ التي جعلتها تفشل في تحقيق الكثير من مهامها الاستراتيجية في المجتمع. وبما أن الصحافة العربية لا تقوى على أن تكون فوق النظام والأطر التي يسير وفقها المجتمع ككل بحيثياته وعناصره ونظمه؛ فإنها باعتبارها جزءا فرعيا من النظام الذي تعمل فيه وتتعاطى معه تتأثر بالمناخ السياسي والاقتصادي والاجتماعي السائد.

إشكالية الدراسة

تتمحور إشكالية هذه الدراسة حول ظروف العمل والمشاكل التي تعاني منها الصحافة العربية وتأثيرات هذه البيئة وهذا المناخ على مخرجات هذه الصحافة؛ فالبيئة التشريعية وظروف العمل والعلاقة مع السلطة ومع مصادر الأخبار كلها محددات رئيسة للمنتج الإعلامي الذي تقدمه الصحافة العربية لقرائها. من جهة أخرى نلاحظ أن البيئة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تتفاعل معها الصحافة العربية باعتبارها نظاما كليا تحدد إلى حد بعيد مسار هذه الصحافة والقيم الخبرية والمهنية التي تلتزمها وتتبناها. فالصحافة ما هي في نهاية المطاف إلا انعكاس للبيئة التي تعيش فيها وتتعامل معها. فلا نستطيع أن نطالب بصحافة حرة في غياب مجتمع ديمقراطي، ولا صحافة كسلطة رابعة ومؤسسة فاعلة في غياب الفصل بين السلطات.

الإطار النظري

تنطلق هذه الدراسة من مقاربتين رئيستين في تحليل ودراسة تفاعل المؤسسة الإعلامية مع السلطة والمجتمع، وتنطلق المقاربة الأولى من نظرية الأنظمة التي ترى أن المؤسسة في المجتمع ما هي إلا نظام فرعي subsystem في النظام الكلي حيث إنها لا تستطيع أن تخرج عن الخطوط العريضة والهيكل العام لهذا النظام وهي تعمل وتنشط وتتفاعل لتتكامل مع الأنظمة الفرعية الأخرى لتشكل النظام في نهاية المطاف. وتتمثل المقاربة الثانية في مستلزمات الصحافة الحرة وشروطها لأنه في غياب هذه الشروط والمستلزمات يتعذّر ويصعب الكلام عن مؤسسة إعلامية فاعلة وقوية في المجتمع. وتتمثل هذه المستلزمات فيما يلي:

1- حرية إصدار الصحف والمؤسسات الإعلامية.

2- حرية الوصول لمصادر المعلومات والحصول على المعلومات والأخبار في وقتها.

3- انعدام الرقابة القبلية والبعدية على المنتج الإعلامي.

4- حرية الصحافيين والجمهور في التعبير عن الرأي والتعليق على الأحداث والوقائع.

5- الفصل التام بين الصحافة والإعلان.

6- مفهوم دور ومكانة الصحفي في المجتمع.

7- الفصل بين السلطات.

8- قوانين تحمي الصحافة والصحافيين من الاستغلال والابتزاز.

9- قوانين تحدد بوضوح علاقة السلطة بالمؤسسة الإعلامية.

10- مواثيق الشرف.

11- نقابات وجمعيات واتحادات صحفية قوية وفاعلة ومجالس للصحافة.

12- مجتمع مدني قوي، قوى مضادة في المجتمع.

13- مؤسسات متقدمة ومتطورة للتكوين الإعلامي ومراكز بحوث ودراسات في مجال الإعلام والاتصال، الصحافة الحرة القوية الفاعلة تحتاج كذلك إلى جمهور مثقف وواع متعلم. (قيراط، بسيوني، بالبروك).

كما تنطلق هذه الدراسة من مفهوم حرية الصحافة من منظور حقوق الإنسان والتي تقوم على المعايير والممارسات الآتية:

- حق الحصول على المعلومات وجمعها من مصادر حكومية.
- حماية الحريات الأكاديمية والعلمية والتعليمية والتعبير الفني والأدبي.
- حق معارضي الحكومة في التعبير عن آرائهم

ونشرها في وسائل الاتصال الجماهيري التي تملكها الحكومة. بما في ذلك الراديو والتلفزيون بالتساوي مع الآخرين.

- إلزامية التعبير وحمايته للمصالح العامة.
- الحصول على دعم حكومي لحق التعبير على أسس غير سياسية وبهدف ضمان التعددية.
- حماية حق التوزيع.
- الحق في إنشاء الإذاعات والمحطات التلفزيونية. (إسكندر، 15: 1997)

أسئلة الدراسة

س1: ما علاقة السلطة بالصحافة؟

س2: ما تداعيات وانعكاسات بيئة العمل الإعلامي على الخطاب الإعلامي ومخرجات الصحافة العربية؟

س3: إلى أي مدى تحمي أو تحد القوانين والتشريعات الصحفية من حرية الصحافة؟

س4: هل من دور لمواثيق الشرف في الصحافة العربية؟

س5: هل من دور للجمعيات الصحفية والنقابات المهنية؟

س6: هل من دور للمجالس الصحفية في الصحافة العربية؟

س7: ما تأثيرات الإعلان في الصحافة العربية؟

س8: ما تداعيات وانعكاسات الرقابة والرقابة الذاتية على المنتج الصحفي؟

سمات الإعلام في الوطن العربي وخصائصه

تنظر السلطة في الوطن العربي وفي سائر الدول النامية إلى وسائل الإعلام باعتبارها أداة لتثبيت شرعيتها وبسط نفوذها وتمرير خطابها السياسي بغض النظر عن طموحات وهموم الجماهير. من جهة أخرى نلاحظ أن السلطة في الدول العربية ما زالت عاجزة عن بناء نظام مؤسسي مستقر، ولم تستطع أن تحقق المشاركة السياسية الفعالة داخل المجتمع، وكانت النتيجة أن فشلت في بناء جهاز إعلامي فعال يؤمن بتوفير الاتصال الأفقي ويعمل على إدماج مختلف الشرائح الاجتماعية في العملية السياسية والاقتصادية والثقافية. وهكذا سادت النظرة الضّيقة للإعلام على أساس أنه أداة من أدوات السلطة تستعمل في آليات وعمليات الحكم والسيطرة. فالمؤسسة الإعلامية في الوطن العربي ما زالت لم ترق إلى مستوى المؤسسة الاجتماعية التي بإمكانها أن تقف الند للند للسلطة وتؤدي دورها على أحسن وجه في المجتمع. كما نلاحظ أن السلطة في الوطن العربي أخطأت في تقديرها ونظرتها للإعلام، فبدلا من أن تستعمله لخدمة مصلحة المجتمع في جميع مستوياته سخّرته لخدمتها هي فقط، وهذا ما أدّى ومازال يؤدي إلى نتائج عكسية قد لا يستفيد منها أحد في المجتمع. بالمقابل يؤدي خطاب التضليل والتزييف والتعتيم والتمجيد على المدى الطويل إلى قطيعة تامة بين الشارع والسلطة وإلى انعدام المصداقية والثقة.

ونظراً لهذه النظرة الضيّقة ولتسلط الحكومات وأنانيتها، وللمفهوم الخاطئ الأحادي الرؤية تتميز الصحافة العربية بما يلي:

- سيطرة الطابع الرسمي على الرسالة الإعلامية من حيث التركيز المكثّف على كل ما هو حكومي وقطاع عام ورسمي، فصفحات الجرائد تركّز في مجملها على النشاطات الرسمية للرئيس والوزارات ومختلف الإدارات الحكومية والرسمية.
- السلطوية أي سيطرة السلطة على الخطاب الإعلامي وتوجيهه في الاتجاه الذي يخدمها هي وليس الاتجاه الذي يخدم الحقيقة والمصلحة العامة.
- الأحادية أي إقصاء الآخر وتهميشه واستبعاده من أجندة وسائل الإعلام المختلفة.
- القدسية وإضفاء الصبغة الرسمية والاستراتيجية على الخطاب الإعلامي وهذا لتبرير التحكم فيه والهيمنة عليه.

- الرسمية أي انتظار التوجيهات والتعليمات في العديد من المسائل والقضايا السياسية الطارئة حتى يباشر الصحفي والمؤسسة الإعلامية العمل، حتى ولو كان ذلك على حساب الوقت والمصداقية والاحترافية.
- سيطرة الأداء الإعلامي الروتيني من حيث تغطية المناسبات نفسها والقطاعات نفسها وإهمال اهتمامات الجماهير وحاجاتهم.
- تتميز الصحافة العربية بالاتصال في اتجاه واحد من الأعلى إلى الأسفل، من السلطة إلى الجماهير بدون مشاركة المستقبل في العملية الإعلامية. والتدفق الأحادي يؤدي إلى التكرار والروتين، واعتماد وجهة نظر واحدة ورأي واحد وفلسفة واحدة، وهذا على حساب التعدد والاختلاف الموجودين في المجتمع.
- ضعف الاحترافية والمهنية في الصحافة العربية نتيجة للتركيز على الرسميات دون الارتقاء بالمهارات الفنية والإبداعية وذلك نظرا للرقابة الحكومية والرقابة الذاتية، وهاجس الخوف وتنفيذ الأوامر بدون مناقشة وإبداء الرأي.
- الرقابة والحذف الذاتي حيث أن التحكم الرسمي في وسائل الإعلام بطريقة أو بأخرى أدى إلى نمو الرقابة الذاتية وانتشارها عند الصحافي في الوطن العربي، مما قتل روح الإبداع والابتكار عنده، الأمر الذي أدى إلى ضعف الأداء وتبني الشعارات الجوفاء والخطابات الرنانة على حساب الحقائق والواقع.
- اتساع الهوة بين الجماهير والإعلام؛ نظراً؛ لعدم قدرة الخطاب الإعلامي على تناول هموم ومشكلات الشارع العربي ومناقشتها.
- انعدام المصداقية وعدم إشراك الجماهير في العملية الإعلامية مما يؤدي إلى هجرة وسائل الإعلام الوطنية والمحلية والتّوجه نحو الإعلام الخارجي حيث يتعاطى الجمهور مع طريقة مختلفة للطرح والتقديم والتحليل.
- ضعف إدارة المؤسسات الإعلامية في الوطن العربي حيث التركيز والاهتمام بالدرجة الأولى على كسب رضا السلطة ثم تحقيق الربح أو ضمان المعونة الحكومية بغض النظر عن اهتمامات وحاجات وهموم الشرائح الاجتماعية العريضة في المجتمع. ومن جهة أخرى التركيز على الولاء والتبعية أكثر من الاحترافية والمهنية.
- انعدام مراكز البحوث والدراسات في معظم الصحف العربية والاعتماد على القيم الإعلامية والخبرية الغربية، واستيراد المادة الإعلامية والثقافية المعلبة التي قد تكون في معظم الأحيان غريبة وبعيدة كل البعد عن هموم ومشاكل الجماهير.
- ضعف الأبحاث والدراسات الإعلامية في الوطن العربي حيث أن القائم بالاتصال والمؤسسة الإعلامية لا يملكان في معظم الأحيان البيانات والإحصاءات والمعطيات الضرورية لتطويع الرسالة والمادة الإعلامية بما يلائم اهتمامات الجمهور المستهلك.
- انعدام الرؤية المستقبلية والسياسات الإعلامية الواضحة المعالم، الأمر الذي أثّر سلباً على أداء الصحفي والمؤسسة الإعلامية.
- وجود مناخ قانوني وتشريعي وتنظيمي غير مناسب وغير صحي، حيث توجد قوانين وإجراءات تنظيمية وتشريعية جائرة تجاوزها الزمن وهي لا تتلاءم مع طبيعة العمل الإعلامي ومع التطورات التي تحدث في مجال الثورة الاتصالية والمعرفية.
- بيئة عمل وظروف صعبة يواجهها الصحفي يومياً، مما يقتل عنده المهنية والاحترافية وروح العمل الإعلامي المسؤول والملتزم والحر.

هل وظّفت الدول العربية جهازها الإعلامي أحسن توظيف؟ وهل استفادت حقيقة من هذه الوسائل الاستراتيجية والمهمة التي تنفق عليها سنويا مئات الملايين من الدولارات. إن نظرة الدول العربية لإعلامها نظرة خاطئة وسلبية تقوم على البعد المصلحي النفعي بدون مراعاة إمكانية استثمار الجهاز الإعلامي بطريقة أرشد وأحسن؛ لكي يستفيد منها المجتمع بكامله، السلطة والمجتمع المدني ومختلف الشرائح الاجتماعية. والنظرة الضيّقة للإعلام من جهة الأنظمة العربية ليست نتيجة الصدفة ولكنها نتيجة حتمية لغياب الديمقراطية والفصل بين السلطات وانعدام مستلزمات وشروط الإعلام الحر المستقل، المسؤول والملتزم، الذي يراقب وينتقد ويشارك في صناعة القرار ويشرك الجماهير الشعبية في العملية التنموية وفي البناء والتشييد والممارسة السياسية.

بيئة العمل الإعلامي في الوطن العربي

لا نستطيع الكلام عن حرية الصحافة في مجتمع ما بدون الكلام عن علاقة السلطة بالصحافة، وعمّا تريده السلطة من الصحافة وكيف تنظر إليها وما فلسفة الإعلام لدى النظام السياسي؟ ففي كتابه الصحافة العربية: الإعلام الإخباري وعجلة السياسة في العالم العربي، قسّم وليام روو الأنظمة الإعلامية العربية إلى ثلاثة أنواع: الصحافة التعبوية والصحافة الموالية والصحافة التعددية، على الرغم من أن الكثير من الأحداث والتطورات قد طرأت على الإعلام العربي، إلا أن تقسيم روو ما زال قائماً وصائباً. وفي الأنواع typology الثلاثة يبقى هامش الحرية محدوداً عند المؤسسة الإعلامية في الوطن العربي وهامش التدخل والتوجيه والسيطرة التحكم كبيراً عند السلطة عبر وسائل وطرق وآليات مختلفة ومتعددة. ويستنتج روو من دراسته ما يلي:

لقد رأينا أن العلاقات بين الحكومات العربية ووسائل الإعلام معقدة بشكل كبير. فالإعلام العربي حقاً، ، يلعب دوراً في العملية السياسية ويتأثر بها ولكنه من الواضح أننا لا نستطيع وصف هذا الدور بدقة باستخدام النظريات المستخدمة لوصف أنظمة إعلامية أخرى. وأقرب النظريات الممكن تطبيقها هي النظريةالاستبدادية، التي يحكم الإعلام فيها نخبة يعتقدون أنهم يفهمون الحقيقة أكثر من عامة الجماهير، ويفترضون أنه يجب عليهم استخدامهم الصحافة والراديو والتلفاز لنقل المعلومات والتفسيرات للطبقات الدنيا.

من جهته يقول الدكتور محمد منصور هبة حول هذا الموضوع:

... وربما كانت الممارسات التي تدور في المجتمعات العربية فيما يتصل بعلاقة الصحافة والسلطة خير دليل على هذا، أعمال المصادرة وفرض الرقابة وتقييد الحريات، ووضع القيود على العمل الصحفي، وسن التشريعات والتي تمثل في ظاهرها ضبطا للممارسة الصحفية، لكنها في حقيقة الأمر لا تخرج عن كونها أداة من أدوات القمع للحريات، وتعطيل حركة الإبداع، وتضييق الخناق على حملة أمانة الكلمة، وقادة التنوير، وفي الوقت ذاته هي تعطيل لواحدة من أهم أدوات تشكيل الرأي العام. (هبة، 39: 2000).

فالنظام الإعلامي العربي ومهما اختلفت المسميات يبقى رهين مشكلات مهمة، حددها روو في: قاعدة اقتصادية ضعيفة تفرز دخلاً قومياً ضعيفاً ومستواً منخفضاً في مجال التعليم – وآخر إحصائيات الأليسكو تشير إلى وجود 70 مليون شخص لا يعرفون القراءة في الوطن العربي. سيطرة التسييس والتوجيه في المؤسسة الإعلامية العربية مهما كان نوعها أو شكلها أو ملكيتها. وأخيراً سيطرة

صحافة الرأي والخلط بين الأنواع الصحفية وبين الخبر والتعليق وبين الحدث والرأي.

أما عن علاقة الإعلاميين بالسياسيين فيرى الدكتور بسيوني حمادة أنّ الدولة العربية بنشأتها وتطورها وسمات النخبة الحاكمة فيها سوف تطرح إشكالية العلاقة بين الإعلاميين والسياسيين مرتبطة بمحددات معينة منها:

1. تحديد دور ووظيفة الإعلاميين في المجتمع في تبرير سلوك الدولة والدفاع عن شرعيتها ومهاجمة خصومها.
2. ملاحقة المعارضين من الإعلاميين وعدم السماح لهم بالوصول برسالتهم إلى الرأي العام.
3. الحد من حرية التعبير وممارستها بشكل يحول دون تكوين رأي عام قوي وواع، وبالعكس يصبح تسطيح الوعي أحد مهام الإعلام.
4. سيادة النظم الاتصالية الفوقية أحادية النظر، ذات التأثير الهامشي في تحديد العلاقة بين السياسيين والمجتمع بصفة عامة، وفي صنع القرار بصفة خاصة، وهي بسبب هذا وذاك فقدت مصداقيتها لدى الجمهور. (بسيوني، 1994: 175-176).

وانطلاقاً من هذه المحددات توصل الدكتور بسيوني إلى أن هناك اثنى عشر نموذجاً نجده في الوطن العربي: المتملق-المداهن، الخادم الأمين المطيع «النموذج الأبوي»، رجل البريد المنضبط، البيروقراطي الموظف، الأناني-النفعي-الغائي، المتمرد فاقد الهدف والبرنامج، المتفرج المتهور، المثقف-الهادئ-الدبلوماسي، المعارض صاحب البرنامج، الناقد الموضوعي-الأنتلجنسيا، صاحب الرسالة، وأخيراً الإسلامي المستنير. وينتهي الدكتور بسيوني إلى قبول الفرض الرئيس للدراسة التي قام بها عن العلاقة بين الإعلاميين والسياسيين والذي يتمثل فيما يلي:

الدولة العربية ذات الشرعية المتآكلة والهيمنة الكاملة، والمغتربة عن ذاتها قد خلقت نظاماً اتصالياً تابعاً لها يضفي عليها الشرعية لتأمينها ويعضد من هيمنتها، ويعيد إليها ذاتها المفقودة. ونتيجة لذلك سادت أنماط للعلاقة بين الإعلاميين والسياسيين غير سوية في معظمها محصلتها النهائية اغتراب الإنسان العربي عن ذاته وانتهاك حقوقه، وفقدانه الثقة في هذين النظامين معاً.

ظروف عمل الصحفيين وتداعياتها على الأداء: الرقابة والرقابة الذاتية

يؤثر الجو العام والمناخ الذي يعمل فيه الصحفي في مخرجات المؤسسة الإعلامية. فظروف العمل والوصول إلى مصادر المعلومات، وحماية وحصانة الصحفي وكذلك الجو الديمقراطي الذي يسمح بالرأي والرأي الآخر وبالنقد والنقد الذاتي كلها عوامل تؤثر إيجاباً إن وُجدت على أداء الصحافي وسلبا إذا انعدمت. ومن أهم العوامل التي تؤثر في أداء الصحافي ما يلي: علاقة الصحفي بمصادر المعلومات، علاقة الصحفي برؤسائه وزملائه في العمل، علاقة الصحفي بالنقابات والجمعيات الصحفية، علاقة الصحفي بجمهوره وقرائه، مستوى التدريب والتأهيل للصحفي، الحقوق المادية والاجتماعية والمعنوية للصحفي، الحصانة والحماية والضمانات، مفهوم دور الصحفي ومكانته في المجتمع عند السلطة والمجتمع والقانون. فالبيئة المحيطة بوسائل الإعلام تؤثر تأثيرا مباشرا على أداء الصحفي ومخرجات المؤسسة الإعلامية. في هذا السياق جاء تقرير التنمية الإنسانية العربية على النحو الآتي:

هناك وضع غير إيجابي بالنسبة للواقع الراهن لحرية الصحافة والتعبير عن الرأي في الدول العربية في إطار التشريعات المنظمة

لذلك. إذ يميل أغلبها إلى تقييد هذه الحرية للحد منها، فضلا عما تكشف عنه الممارسات الفعلية في العديد من الدول العربية من انتهاكات مستمرة لهذه الحرية سواء بإغلاق بعض الصحف أوضبطها ومصادرتها أوتعطيلها أو بعدم توافر الضمانات الكافية للصحفيين لممارسة عملهم. فهم يتعرضون في كثير من الدول العربية للحبس، وتغليظ العقوبات في قضايا الرأي والنشر، والإيقاف عن ممارسة المهنة. (برنامج الأمم المتحدةالإنمائي 2003: 62).

وإذا تفحّصنا هذه العوامل في المجتمع العربي نجد الصحفي يعاني في غالب الأحيان من مشاكل عديدة ذات صلة مباشرة بما تقدم. وعن الظروف المعيشية للصحفيين وتداعياتها على حريتهم وأدائهم المهني يقول الأستاذ كامل زهيري، الأمين العام السابق لاتحاد الصحفيين العرب:

«إن الظروف المعيشية للصحفيين في أغلب الدول العربية صعبة بلا شك، وهو ما يؤثر على التطوير وحرية الصحفيين، فمثلاً نلاحظ أنه في بعض الدول وخاصة مصر ولبنان الصحفي يتم توزيعه على العمل في أماكن عدة، ومتضاربة في التوجهات، وهذا يهدد استقرار الصحفي المادي والمهني، كما يؤدي إلى ضياع ولاء الصحفي وتوزعه نتيجة لتضارب توجهات الصحف التي يعمل بها، وهذا الأمر خطر جداً على المهنة وعلى حرية الصحافة والصحفيين، فالأصل في الأشياء أن ينتمي الصحفي إلى مكان واحد يحقق له الاستقرار المادي، ولذلك لا بد أن يعاد النظر في أجور الصحفيين بحيث تلبي احتياجات الصحفيين وبما يتيح لهم الفرصة لتطوير أنفسهم مهنياً وممارسة عملهم بالصورة المطلوبة، ويجب أن يتم هذا من خلال النقابات والمنظمات المهنية الصحفية، وبحيث يتساوى في ذلك كل الصحفيين، سواء الذين يعملون في صحف حكومية أو حزبية أو مستقلة. (القاهرة، مكتب البيان، 2000: 12 –13).

بشأن الموضوع نفسه يقول الدكتور محمود خليل:

إن الضغوط الاقتصادية تدفع الصحفيين شأنهم شأن أية مهنة أخرى لتقديم بعض التنازلات، وبحيث سارت مهنة الصحافة تمارس في إطار دعائي بحت وليس في إطار إعلامي، بمعنى أن يحاول بعضهم أن ينشط لمصلحة جهات معينة؛ لكي يحقق مصالح ما، ويلجأ آخرون أحيانا إلى العمل في أكثر من صحيفة فيقلبون على عدة أوجه وعدة أفكار قد تكون شديدة التناقض فيما بينها لا لشيء إلا من أجل التكسب والتعيش ومن المؤكد أن ذلك يعد ضربا لحرية الصحافة في الصميم، فلا حرية دون موقف ثابت وواضح المعالم. (القاهرة، مكتب البيان، 2000: 12 –13).

ومن المشكلات العديدة التي يعاني منها القائم بالاتصال في الوطن العربي العلاقات داخل قاعة التحرير حيث إنها لا تكون مبنية على أسس احترافية مهنية وإنما نجدها قائمة على درجة الولاء وقدرة الصحفي على تكييف قلمه وفق ما يراه ويتصوره ويفكّر فيه المسؤول سواء داخل المؤسسة الإعلامية أو خارجها. وهذا ما يفرز بطريقة آلية الرقابة والرقابة الذاتية، الأمر الذي يضرب العمل الإعلامي والإبداع الفكري في الصميم. أما عن علاقة الصحفي بقرائه فنلاحظ في غالب الأحيان غياب هذه العلاقة وانعدامها، حيث إن الدراسات في هذا السياق نادرة جداً، ومن جهة أخرى نلاحظ أن محتوى الجريدة لا يعكس هموم وانشغالات ومشاكل الغالبية العظمى من الجماهير. فالمؤسسة الإعلامية تعكس الخطاب الرسمي للسلطة وتفرض اتصالا عموديا دون الرجوع إلى المستقبل وإلى الجماهير التي تُوّجه لهم الرسالة الإعلامية. وهذا ما أفرز عبر العقود الثلاثة الأخيرة أزمة ثقة بين المؤسسات الإعلامية والشارع العربي.

من جهة أخرى يتعرض الصحافيون في العالم العربي إلى جملة من التهديدات والضغوط النفسية والسيكولوجية والاقتصادية بما فيها الخوف على

حياتهم. فمهنة الصحافة تعدُّ من أخطر المهن في العالم العربي لعدة اعتبارات منها الرقابة السافرة والمقنعة التي تمارسها الحكومات من خلال أجهزتها المختلفة من أمن وشرطة وبوليس وعسكر وما إلى ذلك. وعادة ما يكون مصير الصحفي إما المنع من الكتابة أو الفصل من العمل أو الإحالة إلى المحاكم والقضاء وقد تكون النهاية في بعض الأحيان التصفية الجسدية. أما عن علاقة الصحفي بمصادر الأخبار فحدّث ولا حرج حيث نلاحظ في الكثير من الأحيان معاناة الصحفي في القيام بعمله وتعرضه للمساومات المختلفة فإن حصل على المعلومة فهو مطالب بمجاملة المصدر وتلوين صورته حتى ينال رضاه وتستمر العلاقة. أما إذا حدث العكس فتكون النتيجة الاستياء والشتم والمقاطعة. أما عن الوضع المادي لغالبية الصحفيين العرب فتجدر الإشارة هنا إلى أفول الطبقة الوسطى في العديد من الدول العربية ونجد الصحفي يكافح ليل نهار لكسب لقمة العيش وفي الكثير من الأحيان يضطر إلى اللجوء إلى بعض الأعمال الإضافية هنا وهناك لمواجهة التزاماته الكثيرة والمكلفة. أما عن الحماية والحصانة فيعاني الصحفي العربي من قوانين قاسية لا ترحم حيث أنها لا تأخذ بعين الاعتبار خصوصية العمل الإعلامي باعتباره عملاً فكرياً معنوياً لا تنسحب عليه معايير قانون العقوبات، ومن جهة أخرى نلاحظ عقم معظم النقابات والاتحادات الصحفية التي عجزت في الكثير من الأقطار العربية إن وُجدت على حماية الصحفيين ومهنة الصحافة من جبروت المال والسياسة والقانون الذي يُسخّر لإسكات كلمة الحق، وانحازت إلى إغراءات السلطة والمال.

وعن تداعيات سيطرة أجهزة الأمن والمخابرات والعسكر على المؤسسات الإعلامية تقول الدكتورة عواطف عبد الرحمن ما يلي:

... فقد نجح هؤلاء العسكريون في إحكام الحصار حول مهنة الصحافة وتحويل الصحف والصحفيين إلى أدوات تنفيذية محضة تردد ما تراه السلطة صوابا وتتمادى في التأييد والتبرير دون إبراز الجوانب السلبية والإيجابية في السياسات المطروحة. وإذا كانت الصحافة كمهنة لا تزدهر إلا في مناخ يسوده الجدل والنقاش وروح الاختلاف، وهذه شروط لا تتوافر لدى العسكريين ... لذلك أصبحت الصحافة (بفضل المشاركة المتزايدة من جانب العسكر في شؤونها) أداة لخدمة النظام السياسي تنبثق منه وتصب في قنواته وتتوجه رأساً إلى الرأي العام الذي يتلقى المواد الإعلامية المنشورة سواء أكانت خبراً أو رأياً، وكأنها تعليمات عسكرية غير قابلة للنقاش أو الاختلاف حولها. (عبد الرحمن، 103: 1995).

المصداقية وأزمة الإعلام العربي

إذا انعدمت الأخلاق وسيطرت النزوات الشخصية أو الحزبية أو المالية التجارية ابتعدت المؤسسة الإعلامية عن خدمة المصلحة العامة وهذا يعني أنها بدلاً من أن تكون المراقب العام في المجتمع والمدافع عن الطبقات المحرومة تصبح في يد فئة معينة تستعملها وتسخّرها لخدمة مصالحها وحتى لو كانت على حساب المصلحة العامة، الأمر الذي يؤدي إلى انعدام المصداقية وتدهور العلاقة بين الشرائح الاجتماعية العريضة في المجتمع والمؤسسة الإعلامية. في هذا السياق يقول الدكتور محمد منصور هيبة:

رغم أهمية الدور الذي ينبغي أن تؤديه صحافتنا العربية في صياغة أو تعديل الرأي العام إزاء قضايا المجتمع فإن أحد جوانب إشكالية العلاقة بين الصحافة والسلطة أنها ضيقت فرص التواصل بين الصحفي وبين الرأي العام بسائر قواه وتياراته، بل يمكن القول: إن هذا التواصل صار محدودا لدرجة تثير القلق، حتى بات الصحفيون متهمين من قبل الرأي العام بالتقصير واللامبالاة، والانعزالية عن المجتمع وقضاياه، وحقيقة الأمر

أن هؤلاء الصحفيين -بحكم العلاقة القائمة مع السلطة- محاطون بكثير من القيود والحواجز التي تحول دون إمكانية التفاعل السريع والخلّاق مع الرأي العام ... (هبة، 41: 2000).

تعمل المؤسسة الإعلامية إذاً في فراغ تام وعملية التأثير والتأثر تنعدم من أساسها وفي غالب الأحيان يتوّجه المستقبل نحو وسائل ورسائل إعلامية أخرى يجد ما لم يجده في الرسالة المحلية. وفقدان المصداقية في العملية الإعلامية يعد بمثابة الفشل الذريع، وتنعدم المصداقية بين المؤسسة الإعلامية وجماهيرها عندما تكثر الضغوط بمختلف أنواعها وأشكالها على القائم بالاتصال، وعندما تكثر التدخلات في عمل المؤسسة الإعلامية من جهات وأطراف ليس لديها أي حق وأي صلاحية في التدخل في العمل الإعلامي. وفي العالم العربي-مع الأسف الشديد- تعاني المؤسسة الإعلامية ضغوطا وتدخلات وتحكما وتوجيها يجعلها مؤسسة تبتعد كل البعد عن جمهورها وعن خدمة المصلحة العامة لصالح هؤلاء المتطفلين -نظراً لنفوذهم السياسي أو المالي... إلخ- فهم ينظرون إلى المجتمع بكامله من خلال أعينهم هم فقط. ويصعب هنا الكلام عن الأخلاق أو ميثاق الشرف أو المصلحة العامة إذا كانت المؤسسة الإعلامية تحت رحمة حفنة من أصحاب الجاه والمال والنفوذ.

الصحافة العربية وتحديات العولمة

من المشاكل التي يعاني منها النظام الإعلامي العربي في التأقلم مع العولمة الإعلامية وإيجاد موقع له فيها هي النظرة الأبوية التي تنظر من خلالها السلطة العربية لهذا الإعلام حيث مازال الهدف من وراء الآلة الإعلامية العربية هو تمرير خطاب السلطة مهما كلف ذلك من استياء أو مقاطعة أو هروب أو انعدام المصداقية... إلخ، وسواء تعلق الأمر بالقطاع الخاص أو بالقطاع العام، فالرسالة والمهمة تكاد تكون ضبابية غير واضحة، ومن هنا يتحتّم ترتيب البيت من الداخل حتى نستطيع أن نواجه الخارج. النقطة الثانية هنا والتي يجب التركيز عليها هي الإنتاج، الصناعات الثقافية والاستثمار في الإعلام والمعلوماتية وتكنولوجيا الاتصال. فإلى الآن ما زال القطاع الخاص العربي يعاني من حساسية تجاه كل ما يتعلق بالصناعات الثقافية وبالإعلام وكل ما يدور في فلكه سواء محليا أو على المستوى العالمي، ومن أهم أسباب هذا الهروب والاستياء المناخ السياسي والعلاقة مع السلطة، فيما يخص القوانين والتشريعات فحدّث ولا حرج فإما أنها غائبة أو مغيّبة. ويجب أن نعترف هنا أن النظام الإعلامي في الألفية الثالثة وفي أي دولة في العالم لا يكتب له النجاح إذا لم يرتكز على القطاع الخاص، حيث أن التجارب أثبتت أن الدولة لا تستطيع أن تنافس على المستوى العالمي في الميدان الإعلامي حيث أنها كلما وضعت يدها على قطاع أو مجال إلا وصبغته بنظرتها وفلسفتها وأيديولوجيتها التي قد تتناقض مع الإبداع وحرية الفكر وحرية الرأي.

من مشاكل النظام الإعلامي العربي في مواجهة العولمة الإعلامية انعدام المجتمع المدني وانعدام الهياكل القوية الفاعلة في المجتمع والتي تتمتع باستقلالية تامة من نفوذ السلطة. والنظام الإعلامي الناجح والفاعل هو ذلك الذي يعتمد على مجتمع مدني قوي وعلى مجتمع مؤسساتي يتوافر على السلطات المضادة التي تقف بالمرصاد لسلطة الدولة في المجتمع. أما عن القطاع الخاص وضعفه في الميدان الإعلامي فيتجلى في ضعف الإنتاج والجري وراء الكسب السريع والاهتمام بالمادة الخفيفة، السطحية والتهميشية والمواد المعلبة التي تضاعف من الذوبان في الآخر ومن التبعية.

يعد ضعف الإنفاق الإعلاني في الوطن العربي من العوائق التي تقف أمام التمويل في قطاع الإعلام وهذا ما يؤدي إلى إشراف بعض الدول العربية على المؤسسات الإعلامية وبعض الصناعات الثقافية بطريقة روتينية وبيروقراطية، وأسلوب عمل قد يتناقض كليا مع الأساليب والطرق المتطورة في إدارة المؤسسات الإعلامية والصناعات الثقافية وتسييرها. أما عن الإعلام العربي المشترك فالموضوع يبعث على التشاؤم فإذا فشلت الأعمال العربية المشتركة في السياسة وفي الاقتصاد وفي التجارة كيف يكتب لها النجاح في الميدان الإعلامي

والفكري والثقافي؟ وهذا عامل آخر من عوامل التشاؤم فيما يتعلق بمستقبل النظام الإعلامي العربي وقدرته على التأقلم والتعامل مع العولمة الإعلامية.

وهناك ثلاثة تحديات رئيسة يواجهها الإعلام العربي تتمثل في التحديات السياسية، والمعرفية، والحضارية وهناك تحديات فرعية هي المؤسسية والتكنولوجية والإنتاجية والتخطيطية. فالتحديات السياسية تتطلّب إصلاحات سياسية عميقة من أجل نشر الديمقراطية وإشراك الجماهير في الممارسة السياسية وصناعة القرار. فبدون ديمقراطية لا يستطيع النظام الإعلامي العربي أن يتعاطى مع العولمة وتكنولوجيا الإعلام والاتصال بشكل إيجابي وفعّال. فالنظام العربي يجب عليه أن يفّعل الرأي العام ومؤسسات المجتمع المدني ويقر التداول على السلطة والنقد والنقد الذاتي. فإذا كان الإعلام العربي لا يتمتع بالحرية اللازمة ومستلزمات النجاح فإنه لا يستطيع أن ينافس على الصعيد الدولي وبذلك يكون مستقبلا وسلبيا وغير فاعل. أما التحديات المعرفية فتتمثل في ضعف الإنتاج المعرفي في الوطن العربي ونحن في عصر المعرفة والمعلومات، والذي لا ينتج المعرفة يعني أنه يستهلك ما ينتجه الآخرون من قيم ومن أيديولوجيات. والأمر هنا يتطلب إصلاح منظومة التعليم برمتها. فالثقافة التي تأخذ ولا تعطي يكون مصيرها السيطرة عليها وذوبانها في الآخر. أما التحدي الحضاري فإنه يفرض وجوده انطلاقاً من واقع التشويه والتضليل الإعلامي التي تمارسه الصناعات والثقافات الإعلامية العالمية ضد العرب والمسلمين وانتشار ثقافة الحرب على الإرهاب وربط هذا المصطلح، الذي ما زالت المنظومة العالمية لم تتفق على تحديد مفهومه، بالعرب والإسلام. فمهمة الإعلام هنا مصيرية واستراتيجية. ففي عصر التكتلات الإقليمية والعولمة وتهديد الهوية الحضارية للشعوب وتهديد ثقافاتهم المحلية أصبح واجباً وضرورياً على النظام الإعلامي العربي أن يكثف من جهوده للتكامل وتدعيم العمل العربي المشترك.

التوصيات

النظام الإعلامي العربي يواجه تحديات مؤسساتية تفرض عليه إن يرتقي إلى ثقافة المؤسسة التي تقوم على أسس علمية ومنهجية واستراتيجية وسياسة واضحة، وفي هذه الحالة ترقى المؤسسة الإعلامية إلى كيان فاعل ومستقل ومسؤول، لا تتحكم فيه التيارات والتوجهات العديدة والمختلفة في المجتمع. من جانب آخر يجب مواجهة التحديات التكنولوجية في مجال الإعلام والاتصال وثورة المعلومات والمعرفة باستعمالها وتكييفها وفق المعطيات المحلية والقيم العربية الإسلامية واستغلالها إلى أقصى حد بالتركيز خاصة على البحث العلمي وتخصيص موازانات معتبرة لذلك. التحدي التكنولوجي يفرض التحدي الإنتاجي، والمؤسسة الإعلامية أو النظام الإعلامي بدون إنتاج يعد جسداً بلا روح، وهذا ما نلاحظه على الفضائيات العربية التي انتشرت كالفطر، تنشر الرداءة والإنتاج التجاري، المعلب الغربي والذي لا يغني في شيء وإنما ينمي الاغتراب والذوبان في الآخر. تتمثل آخر التحديات الفرعية في التخطيط والمؤسسية في عصر العولمة والمجتمع الرقمي لا يكتب لها النجاح إذا لم تبني عملها على دراسات وأبحاث وتخطيط استراتيجي استشرافي لمواجهة المستقبل وتحدياته العديدة والمتنوعة والمستمرة. ففي عصر الثورة المعلوماتية وتكنولوجيا الاتصال وعصر القطبية الأحادية لم يبق هناك مجال للسيطرة على مصادر المعلومات، ولم يبق مجال لإعلام الفاكسات والبيانات الصحفية، فصاحب القرار في الوطن العربي يجب أن يعي أن الإعلام العربي بحاجة إلى استقلالية وإلى حرية وإلى احترافية لتدعيم مصداقيته ولتحصين المجتمع وحمايته من التدفق الإعلامي المنافس، وغالباً ما يكون مزيجاً من الدعاية والتضليل والأخبار الكاذبة والموجهة.

الخاتمة

حققت الصحافة العربية بعض النجاحات خلال العقود الثلاثة الماضية في عمليات التوعية والتثقيف والبناء والتشييد ومحاولة التكيّف مع التطورات المتسارعة والمتلاحقة التي يشهدها العالم، لكن رغم كل ذلك بقيت أسيرة المناخ السياسي والاقتصادي والاجتماعي في الوطن العربي. فظروف العمل وعلاقة السلطة بالصحفي والمؤسسة الإعلامية والمعوقات المهنية والتنظيمية غير الملائمة، وعدم الالتزام بالمهنية والحرفية وأخلاقيات العمل الإعلامي وكذلك سوء إدارة المؤسسة الإعلامية وخضوعها لسيطرة السياسة والمال كلها عوامل أدت إلى إعاقة الصحافة العربية وإضعاف قدراتها وإمكانياتها للقيام بمهامها ومسؤولياتها والتزاماتها أمام الشعوب العربية.

تعاني الصحافة العربية من جملة من المعوقات والمشاكل المهنية والتنظيمية والنقابية جعلتها تفشل في تحقيق الكثير من مهامها الاستراتيجية في المجتمع. وبما أن الصحافة العربية في أي مجتمع عربي لا تستطيع أن تكون فوق النظام والأطر التي يسير وفقها المجتمع ككل بحيثياته وعناصره ونظمه فإنها باعتبارها جزءا فرعيا من النظام التي تعمل فيه وتتعاطى معه تتأثر بالمناخ السياسي والاقتصادي والاجتماعي السائد. فالسلطة في العالم العربي ما زالت تنظر للصحافة كأداة لتثبيت شرعيتها ووسيلة لتعبئة الجماهير وتجنيدها. وحتى دور الصحفي في المجتمع يُنظر له على أنه مكمل لدور السلطة وأجهزتها المختلفة فهو مطالب بالتغطية والمدح والتسبيح، لكنه إذا استقصى وبحث وانتقد فيصبح من المغضوب عليهم. فمعظم قوانين النشر والمطبوعات في العالم العربي جاءت مجحفة ومقصّرة في حق المؤسسة الإعلامية وفي حق الصحفي الأمر الذي أفرز ثقافة الرقابة والرقابة الذاتية ومن ثمة قتل ثقافة صحافة الاستقصاء والبحث عن الحقيقة وقتل روح المسؤولية والالتزام والنزاهة والموضوعية عند الصحفي.

أما عن الأجهزة والوسائل التي من شأنها أن تعزّز مكانة المؤسسة الإعلامية في المجتمع وتحميها من جبروت السلطة ونفوذ المال والسياسة كمواثيق الشرف والجمعيات والنقابات الصحفية ومجالس الصحافة، فنجد معظمها يدور في حلقة مفرغة، في ظروف غياب استقلالية القضاء والفصل بين السلطات، وحرية الرأي والفكر والتعبير وقوانين وتشريعات واضحة المعالم تهدف لتكريس قداسة حرية الصحافة وحرية الكلمة. في غياب كل هذه المستلزمات بقيت المؤسسة الإعلامية في الوطن العربي رهينة ديكتاتورية القوانين ومزاج الحكومات. في ظل هذه المشاكل غابت السياسات الإعلامية الواضحة المعالم، وغابت الاستراتيجية وانتشرت ثقافة الاسترزاق عند الصحفي والأسلوب المركنتيلي التجاري عند المؤسسة الإعلامية وضاعت حرية الصحافة وكلمة الحق بين هذا وذاك، وراح ضحية هذه المعادلة غير الصحية وغير السليمة الشارع العربي الذي حرمته الأنظمة العربية من جهاز استراتيجي بإمكانه أن يمثل السلطة الرابعة التي تراقب وتستقصي وتكشف عن الحقائق، وتشكّل الرأي العام الذي يمثّل سلطة الشعب التي تعلو على كل السلطات في المجتمع.

المراجع

1. «شهادات عن تدهور حرية الصحافة في الجزائر (1995)» الدراسات الإعلامية، (78) يناير–مارس، ص 9–17.
2. ادمون صعب (1995) «الصحافة وقانون الحرية»، الدراسات الإعلامية، (78) يناير–مارس، ص 102–105.
3. أسامة الغزالي حرب (2000) «الحرية جوهر مهنة الصحافة»، البيان، الملف السياسي، العدد 468، ص 23.
4. أميرة محمد العباسي (1994) «الإعلانات وصنع القرار في المؤسسات الإعلامية»، عالم الفكر، المجلد 23، يوليو–ديسمبر، ص 260–294.
5. أمين اسكندر (1997) حرية الصحافة من منظور حقوق الإنسان»، البيان، الملف السياسي، العدد 318، ص 15.
6. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي (2003) تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2003: نحو إقامة مجتمع المعرفة.
7. بسيوني إبراهيم حمادة (1994) «العلاقة بين الإعلاميين والسياسيين في الوطن العربي»، عالم الفكر، المجلد 23، يوليو–ديسمبر، ص 168–223.
8. بسيوني إبراهيم حمادة (1998) «نحو مقياس لحرية الصحافة في الوطن العربي»، جريدة البيان، 17 نوفمبر، ص: 29.
9. تيسير أبو عرجة(1996) «الإعلام العربي: تحديات الحاضر والمستقبل»، عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع.
10. حسين العودات (1997) «السياسات الإعلامية العربية: الواقع والآفاق»، الرسالة، العدد رقم 5، أكتوبر، ص 16–21.
11. خالد عمر بن ققة (2001) «صحفيون فوق السياسة. . وتحت الحياة»، جريدة الاتحاد، 10/15/، ص 24.
12. خالد عمر بن ققة (2001) «صحافة متعددة. . وأخبار واحدة»، جريدة الاتحاد، 10/12/، ص 24.
13. راسم محمد الجمال(1985) الإعلام العربي المشترك: دراسة في الإعلام الدولي العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
14. رؤفة حسن الشرقي (1997) «الإعلام العربي في عصر التطور التكنولوجي»، الرسالة، العدد رقم 5، أكتوبر، ص 12–15.
15. شون ماكبرايد وآخرون(1981) أصوات متعددة وعالم واحد: الاتصال والمجتمع اليوم وغداً، الجزائر: الشركة الوطنية للتوزيع والنشر.
16. صابر فلحوط (1997) «الصحيفة. . وضرورة تعميق مفهومها الوطني والقومي»، البيان، الملف السياسي، العدد 318، ص 11.
17. صابر فلحوط (2000) «الصحفي العربي ما زال رهينا للقمة العيش»، البيان، الملف السياسي، العدد 468، ص 23.
18. صالح أبو أصبع(1999) تحديات الإعلام العربي: دراسات الإعلام، المصداقية، الحرية، التنمية، والهيمنة الثقافية. عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع.
19. صلاح الدين حافظ (1995) «تحديات خمسة أمام الصحافة»، مجلة الدراسات الإعلامية، العدد 81، أكتوبر.
20. صلاح الدين حافظ (1995) «حرية الصحافة تحت مطرقة القهر والإرهاب»، الدراسات الإعلامية، (78) يناير–مارس، ص 3–8.
21. عبد الرحمن الزامل (1974) أزمة الإعلام العربي: المعضلات والحلول، بيروت: الدار المتحدة للنشر.
22. عبد العاطى محمد (1989)» التعددية السياسية والإعلام»، الدراسات الإعلامية، (56) يوليو–سبتمبر، ص 29–39.
23. على قسايسية، (1996) «ملابسات الحق في الإعلام في القانون الجزائري» المجلة الجزائرية للاتصال، العدد 13، يناير–يونيو، ص 185–195.
24. علي محمود العائدي، (1999) «الإعلام العربي أمام التحديات المعاصرة»، الطبعة الأولى، أبو ظبي: مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية.
25. عمرو ناصف، (1997) «كامل زهيري في حديث عن هموم الصحافة العربية: أغلب الحكومات العربية من أنصار حرية الصحافة بشرط أن تكون في مكان آخر» البيان، الملف السياسي، العدد 318، ص 8–9.
26. عواطف عبد الرحمن(1984) قضايا التبعية الإعلامية والثقافية في العالم الثالث. الكويت: سلسلة عالم المعرفة.
27. عواطف عبد الرحمن(1995) هموم الصحافة والصحافيين في مصر، الطبعة الأولى، القاهرة: دار الفكر العربي.
28. فاروق أبو زيد (1986) النظم الصحفية في الوطن العربي. القاهرة: عالم الكتب.
29. فريد زهران (1997) «الصحافة العربية وتحديات الموجة الثالثة»، البيان، الملف السياسي، العدد 318، ص 6.
30. ليلى شرف (1997) «التحديات التي تواجه الإعلام العربي في المرحلة القادمة»، الرسالة، العدد رقم 5، أكتوبر، ص 6–11.

31. محمد عثمان (1995) «قيود وإشكاليات حرية الرأي والعقيدة»، الدراسات الإعلامية، (78) يناير–مارس، ص 106–112.

32. محمد علي العويني(1979) الإعلام العربي، القاهرة: عالم الكتب.

33. محمد علي العويني(1979) الإعلام العربي: المؤسسات والمضمون والوسائل والجمهور والأثر والدعاية المضادة، القاهرة: عالم الكتب.

34. محمد علي العويني(1984) الإعلام العربي الدولي. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.

35. محمد قيراط (1997) «واقع الإعلام والسلطة في الوطن العربي: بين طموحات الجماهير وأنانية الحكومات»، جريدة البيان، العدد 6181، 21 مايو، ص: 26.

36. محمد قيراط (1997)«الإعلام وأزمة الديمقراطية في الجزائر» جريدة البيان، العدد 6195، 4 يونيو، ص 26.

37. محمد قيراط (1998) «مضايقات الصحافة العربية» جريدة البيان، العدد 6433، 28 يناير، ص 10.

38. محمد قيراط (2001) «يوم بدون صحافة في الجزائر» جريدة الاتحاد، 7 يونيو، ص 30.

39. محمد قيراط (2001) «الإعلام والمجتمع: الرهانات والتحديات»، العين: مكتبة الفلاح.

40. محمد مصالحة(1984) دراسات في الإعلام العربي. بغداد: مركز التوثيق الإعلامي لدول الخليج.

41. محمد منصور هيبة (2000 - أ) «حرية الصحافة وتحديات ثورة التكنولوجيا»، أفاق المستقبل، العدد 8، يوليو، ص 33–37.

42. محمد منصور هيبة (2000 - ب) «إشكالية العلاقة بين الصحافة والسلطة في المجتمعات العربية»، أفاق المستقبل، العدد 9، سبتمبر، ص 38–42.

43. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية(1998) ثورة المعلومات والاتصالات وتأثيرها في الدولة والمجتمع بالعالم العربي. الطبعة الأولى. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية.

44. مصطفى المصمودي(1985) النظام الإعلامي الجديد. الكويت: المجلس الوطني للثقافةوالآداب.

45. مكتب البيان، القاهرة (2000) «حرية الصحافة.. والصيغة الأمثل لملكية الصحف في الوطن العربي»، البيان، الملف السياسي، العدد 468، ص 12–13.

46. المنظمة العربية للتربية والعلوم والثقافة(1994) الإعلام العربي حاضراً ومستقبلاً. تقرير اللجنة العربية لدراسة قضايا الإعلام والاتصال في الوطن العربي. طرابلس: دار الكتاب الحديثة.

47. نسيمة عبد الرحمن، «تجربة الصحافة الجزائرية بين الحرية والرصاص»، http: //www. cdfj. org/arabic/issues/algeria

48. وليام أيه. روو، الصحافة العربية: الإعلام الإخباري وعجلة السياسة في العالم العربي. ترجمة الدكتور موسى الكيلاني، الطبعة الثانية. عمان: مركز الكتب الأردني، 1989.

49. Ayalon. Ami (1995) *The Press in the Arab Middle East: A history*. New york: Oxford University Press.

50. Barbrook. Richard (1995). *Media Freedom: The Conditions of Communication in the Age of Modernity*. London: Pluto Press.

51. Baron. Beth (1994) *The Women's Awakening in Egypt: Culture, Society and the Press*. New Haven. CT. : Yale University Press.

52. Brahimi. Brahim (1992) « Liberte de l'Information a Travers les Deux Codes de la Presse en Algerie» Wolfgang S. Freund (ed.) *L'Information au Maghreb*. Tunis: Ceres Productions. pp: 182213-.

53. Braman. Sandra and Annabelle S. Mohammadi. (eds)(1996) *Globalization, Communication and Transitional Civil Society*. Cresskill. NJ. : Hampton Press.

54. Carlson. Randall (1996) *Information Superhighway: Strategic Alliances in Telecommunications and Multimedia*. Basingstoke: Macmillan Press.

55. Chaouche Ramdane. Zoubir (1989)«Quelques Reflexions sur le Debat sur les Moyens d'Information apres les Evenements de debut d'Octobre 1988». Wolfgang S. Freund (ed.) *La Presse Ecrite au Maghreb: Realites et Perspectives*. Hamburg: Deutsches Orient-Institut. pp: 155166-.

56. Chaouche Ramdane. Zoubir (1992) « L'evolution des Medias en Algerie Depuis l'Avenement de la Democratie» Wolfgang S. Freund (ed.) *L'Information au Maghreb*. Tunis: Ceres Productions. pp: 123142-.

57. Farah. Tawfic (ed.) (1983) *Political Behavior in the Arab States*. Boulder. CO. : Westview Press.

58. Forester. Tom(1987) *High-Tech society: The Story of the Information Technology Revolution*. Cambridge. Massachusets: The MIT Press.

59. Gabbard. Brian C. and George Park (1996) *The Information Revolution in the Arab World: Commercial, Cultural, and Political Dimensions: The Middle East Meets the Internet*. Santa Monica. CA. : Rand Corporation.

60. Hamdane. Mohamed. (1989) « Le Regime Juridique de l'Information au Maghreb: Frein ou. Stimulant a l'Integration Maghrebine?» Wolfgang S. Freund (ed. *) La Presse Ecrite au Maghreb: Realites et Perspectives*. Hamburg: Deutsches Orient-Institut pp: 5571-.

61. Hammer. Donald P. (ed.)(1976) *The Information Age: Its development and Impact*. Metuchen. NJ. : Scarecrow Press.

62. Hussein Amin. «Freedom as Value in Arab Media: Perceptions and Attitudes among Journalists». paper presented to the conference on «The Ethics of Journalism: Comparison and Transformations in the Islamic-Western Context» Berlin. 292001/3/30-.

63. Innis. Harold A. (1972)*Empire and Communications*. Toronto: University of Toronto Press.

64. Khalil. Abdullah (1999) «The Effects of Media and Press Laws in the Arab World on Freedom of Expression». http: //www. cdjf. org/free-press-study. htm.

65. Kirat. Mohamed (1992) « La Liberte de la Presse en Algerie Avant Octobre 1988: Contraintes et Difficultes» Wolfgang S. Freund (ed.) *L'Information au Maghreb*. Tunis: Ceres Productions. pp: 166181-.

66. Kirat. Mohamed (1993*) The Communicators: A Portrait of Algerian Journalists and their Work*. Alger: Office des Publications Universitaires.

67. Kirat. Mohamed (2004) *«A Profile of Women Journalists in the United Arab Emirates» The Journal of International Communication (Forthcoming).*

68. LaRose. Robert and Joseph Straubhaar (1996) *Communication Media in the Information Society*. Belmont. CA. : Wadsworth Publishing.

69. Martin. William J. (1996) *The Global Information Society*. Aldershot: Gower Technical Press.

70. McPhail. Thomas L. (1981) *Electronic Colonialism: The Future of International Broadcasting and Communication*. London: Sage Publications.

71. Mowlana. Hamid (1996) *Global Communication Transition: The End of Diversity?* Thousands Oaks. CA. : Sage Publications.

72. Mowlana. Hamid. George Gerbner and Herbert Schiller (eds)(1992) *Triumph of the Image: The Media's War in the Persian Gulf, a Global Perspective*. Boulder. CO. : Westview Press.

73. Noll. Michael A. (1996)*Highway of Dreams: A Critical View Along the Information Superhighway*. Mahwah. NJ. : Lawrance Erlbaum Associates.

74. Rabah Abdellah. «Organisation de Journalistes ET Instances d'Autoregulation en Algerie» communication presentee au seminaire «The Ethics of Journalism: Comparison and Transformations in the Islamic-Western Context» Berlin. 292001/3/30-.

75. Tewfik Hakem. «La Presse en Algerie». http: www. sfiedi. fr/cahiers/cah3f. htm.

76. Wresch. William C. (1996) *Disconnected: Have and Have-Nots in the Information Age*. New Brunswick. NJ. : Rutgers University Press.